ظاهرة إطلاق الأحكام
في ألفية ابن مالك

إبراهيم بن صالح الحندود
أستاذ النحو المساعد
كلية العلوم العربية والاجتماعية بالقصيم

المقدمة

الحمد لله الواحد الأحد، الفرد الصمد، لم يلد ولم يولد، ولم يكن له كفواً أحد.

خلق الإنسان، علمه البيان وفضَّله على سائر الحيوان بنعمة العقل وبيان اللسان، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد أفصح من نطق بالضاد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أمَّا بعد:

فقد حظيت اللغة العربية باهتمام كبير وعناية فائقة من لدن علمائها المخلصين الذين سلكوا كلّ طريق للحفاظ على كيانها، واتخذوا في سبيل سلامتها كلّ وسيلة لعصمة اللسان من الخطأ واللحن في كتاب الله ـ عز وجل ـ قراءةً وإقراءً.

وقد تنوعت جهود هؤلاء العلماء في خدمة علوم هذه اللغة وبخاصة علمي النحو والصرف اللذين حظيا من ذلك الجهد بنصيب وافر، فصنَّفوا في هذا الجانب كثيراً من المصنفات المطولة والمختصرة ممَّا أكسب المكتبة النحوية والصرفية غنًى بالمؤلفات القيمة والبحوث النافعة.

وجرت عادة كثير من العلماء في بعض العصور على تدوين المتون الموجزة نظماً في شتى العلوم ومختلف الفنون الحافلة بأعداد ضخمة من المتون المنظومة، كالنظم في علم القراءات وعلم مصطلح الحديث وعلم الفرائض وعلم الفقه وعلم الرياضيات وعلم الفلسفة وعلم النحو كذلك، بل هو في طليعة هذه العلوم.

ويعود ذلك لسهولة حفظ النظم لما فيه من الأوزان والقوافي، وإن كان لا يخلو ـ أحياناً ـ من بعض التعقيدات المحكومة بما يتطلبه من ضرورات وتركيز.

ومن أبرز هؤلاء العلماء الذين سبروا أغوار محيط هذه اللغة أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائي، أكبر نحويٍّ ظهر في القرن السابع الهجري،ومن أشهر من عرفهم تاريخ النحو العربي منذ نشأته المبكرة إلى يومنا هذا؛ لما له من قدم راسخة في العلم وباع طويل في التأليف والتصنيف ـ نثراً ونظماً ـ فترك للغة العربية وأهلها تراثاً ضخماً من المؤلفات القيمة، فأقبل عليها العالمون والمتعلمون بالدراسة والشرح. بل صار بعضها أساساً لأكثر الدراسات النحوية إلى اليوم.

ولا غرو في ذلك؛ فابن مالك ـ كما هو معلوم ـ ذو فكر مستقل سديد ومنطق قوي، محيط بعلم من سبقه، صاحب مذهب يقوم على الاختيار بعيداً عن التعصب مع ميل شديد إلى الاجتهاد.

وتُعدُّ الألفية ـ الخلاصة ـ من أشهر مؤلفات ابن مالك وأوفاها حظاً؛ إذ وجدت اهتماماً بالغاً من علماء النحو واحتفاءً لم يُكتب لأيّ منظومة نحوية أخرى.

وقد كان من توفيق الله تعالى وكرمه أن أكون ممن عني بقراءة شيء من تراث اللغة العربية بعامة ومؤلفات ابن مالك على وجه الخصوص، فوقفت في أثناء اشتغالي بهذا الفن على بعض الظواهر المتعلقة بألفية ابن مالك، ومنها ظاهرة إطلاق الأحكام في بعض المسائل التي ينبغي فيها التقييد والتخصيص وعدم التعميم. فرميت إلى توفير الكثير من وقت القارىء وتجنيبه مشاق البحث والتمحيص، فقمت بجمع ماله صلة بهذه الظاهرة من أبيات الألفية وتبويبه مرتباً حسب ترتيبها مع تعزيز هذه المواضع بدراسة موجزة ما أمكن.

وما ذكره العلماء في المواطن التي فيها إطلاق مكان التقييد أكثر ممَّا أثبتّ غير أني عُنيت بما لم أجد له اعتذاراً قوياً، فانتقيت منها ما يمكن - في رأيي - إدراجه ضمن هذه الظاهرة.

ولا ينتابني أدنى ريب في أن هذه المواطن لم تكن غائبة عن ابن مالك - أو معظمها على الأقل -، لكن ضرورة النظم والاختصار قد ساهما بدرجة غير قليلة في تكوين هذه الظاهرة ونشوئها، فأردت بهذا العمل المتواضع المشاركة في خدمة "الألفية" بوصفها مصدراً من مصادر تراثنا الجليل، لا توجيه النقد لها أو لناظمها البتة.

ثم إني لا أزعم أني قد وفيت الموضوع حقه من البحث والدراسة؛ فالكمال لله وحده، ولكن حسبي أني بذلت جهدي ما استطعت، فإن أكُ وفقت فذلك ما أبغي وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب، وإن كان غير ذلك فألتمس منه - وحده - التوفيق والسداد فهو نعم المولى ونعم الوكيل. راجيه - عز وجل - أن يعينني على استكمال ما أنا بسبيله، وأن يجعل عملي خالصاً لوجهه، وأن ينفعني به يوم لا ينفع مال ولا بنون، والحمد لله أولاً وأخيراً، وصلى الله وسلم على سيدنا رسول الله الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد:

أولاً: الألفية وعناية العلماء بها

من المعروف أن لابن مالك ـ رحمه الله ـ (٦٧٢هـ) مؤلفاتٍ في العربية كثيرة ذاتَ مضاربَ مختلفة، ومناحٍ متعددة، تناولَ العلماءُ أكثرها بالقراءة والبحث والتعليق والشرح.

ومن هذه المؤلفات كتابه "الخلاصة" المشهور بين الناس باسم "الألفية"، لقوله في أولها:

وأستعين اللهَ في ألفيَّهْ مقاصدُ النحو بها محويَّهْ

أما تسميتها "الخلاصة" فلعلها مأخوذةٌ ومستوحاةٌ من قوله في آخرها:

أحصى من الكافية الخلاصهْ كما اقتضى غنًى بلا خَصاصهْ

إذاً.. فابن مالك قد أودع في الألفية خلاصةَ ما في "الكافية الشافية" من نحو وتصريف، مع الإشارة إلى مذاهب العلماء وبيان ما يختاره من الآراء أحياناً.

وأما "الكافية الشافية" نفسُها فمنظومة تناول فيها صاحبها مسائلَ النحو والتصريف في أربعة وستين باباً في أربعة وتسعين وسبعمائة وألفي بيت من الرجز.

وقد سار في الألفية من حيثُ ترتيبُ مسائلها على النمط نفسِه الذي اتبعه في الكافية ـ غالباً ـ دونما تبويب أو تفصيل.

وقد ذكر صلاح الدين الصفدي (٧٦٤هـ) عن الإمام أبي عبد الله الذهبي (٧٤٨هـ) أن ابن مالك قد صنَّف الألفية لولده تقي الدين محمد المدعوّ بـ "الأسد" (٦٠٩هـ). واعترضه العلامة يحيى بن عبد الرحمن العجيسي (٨٦٢هـ) بأن الذي صنّفه ابن مالك لابنه تقي الدين هو "المقدمة الأسدية" وهي رسالة

صغيرة في النحو مفقودة. أما الألفية فقد صنّفها بناءً على طلب من القاضي شرف الدين هبة الله بن نجم الدين عبد الرحيم الجهني الحموي الشافعي الشهير بابن البازري (٧٣٨هـ).

وقد شغل الناس بالألفية، وكثر إقبال العلماء عليها قروناً عديدة ما بين شارح ومعرب ومختصر، كما أن بعضهم قد اتجه إلى وضع حواشٍ عليها، واتجه بعضٌ آخر إلى تحويلها من نظم إلى كلام منثور.

ومن يتسنَّ له تتبع المراجع المعنية بذكر المصنفات يتبيَّن أن الألفية قد شرحها أكثر من أربعين عالماً منهم ابن مالك نفسه. بل إن بعضهم قد شرحها مرتين كما صنع ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري (٧٦١هـ)؛ إحداهما في كتابه "أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك"، والأخرى في كتابه "رفع الخصاصة عن قُرَّاء الخلاصة". بل يقول السيوطي (٩١١هـ) بعد ذكره لهذين الكتابين لابن هشام: إنَّ له عدة حواشٍ على الألفية [١].

وكثير من هذه الشروح لأكابر العلماء ومبرزيهم [٢]. كالعلامة محمد بدرالدين ابن محمد بن عبد الله بن مالك (٦٨٦هـ) المعروف بابن الناظم، والعلامة الحسن بدر الدين بن قاسم المرادي، المعروف بابن أم قاسم (٧٤٩هـ)، والشيخ عبد الله بهاء الدين بن عبد الرحمن بن عقيل (٧٦٩هـ)، ومنهم شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الهواري الأندلسي (٧٨٠هـ)، والشيخ محمد بن محمد بن جابر الأعمى النحوي (٧٨٠هـ)، والشيخ أبو زيد عبد الرحمن بن علي المكودي (٨٠١هـ)، وبرهان الدين إبراهيم بن موسى بن أيوب الأبناسي (٨٠٢هـ)،

(١) بغية الوعاة ٢/ ٦٩.

(٢) انظر هذه الشروح وغيرها في كشف الظنون ١/ ١٥١ـ١٥٥.

وأبو الخير محمد شمس الدين بن محمد الخطيب المعروف بابن الجزري (٨٣٣هـ)، والشيخ عبد الرحمن زين الدين بن أبي بكر المعروف بابن العيني (٨٤٩هـ)، ومحمد بن محمد الأندلسي الشهير بالراعي النحوي (٨٥٣هـ)، والعلامة تقي الدين أحمد بن محمد الشُّمُنِّي (٨٧٢هـ)، وأبو الحسن علي نور الدين بن محمد الأشموني (نحو ٩٠٠هـ)، والحافظ عبد الرحمن جلال الدين بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)،والشيخ محمد بن قاسم الغَزِّي (٩١٨هـ)، وغيرهم من العلماء أكثر مما ذكرت، غير أن المقام وهذه الكلمة الموجزة لا تتسع لتعدادها كلها ولكن ما أثبت يعد أهمها.

ثانياً: الشعر التعليمي (المنظومات)[1]

اقترنت نشأة الشعر التعليمي عند العرب في مختلف العلوم مع انتشار المعارف والثقافات؛ وذلك لشعور المعلمين والمتعلمين على حدٍّ سواء بحاجتهم إلى هذا النوع من التأليف؛ ليسهل على طالب العلم حفظه، فلجأوا إلى كتابة هذه المنظومات والأراجيز؛ لعلمهم أن الشعر أفضل وأسرع وسيلة لذلك.

وليس النحو بدعاً بين هذه العلوم، فقد كان له في هذا الميدان النصيب الأوفى؛ إذ كانت الشكوى من صعوبته كبيرةً لم يفد معها وضع المقدمات ولا شروحها والتعليق عليها، فرأى بعض علماء العربية أن من أسباب تيسير هذا العلم نظم قواعده وأحكامه ومسائله شعراً يسهل حفظه ونقله؛ وذلك لخفته على اللسان العربي، فكانت هذه المنظومات في النحو والتصريف.

(١) أفدت في هذه الكلمة مما كتبه الدكتور محمود الطناحي في مقدمة تحقيقه لكتاب "الفصول الخمسون" لابن معطي، والدكتور موسى العليلي في مقدمة تحقيقه لكتاب "شرح الوافية" لابن الحاجب، والدكتور علي الشوملي في مقدمة تحقيقه لكتاب "شرح ألفية ابن معطي".

ولعل أحمد بن منصور اليشكري (٣٧٠هـ) هو أول من نظم في النحو أرجوزة عدتها ألفان وتسعمائة وأحد عشر بيتاً كما يقول أبو حيان (٧٤٥هـ) الذي نقل عنه في "تذكرة النحاة"[١] و "الارتشاف"[٢]. ومن أرجوزته:

وما جـوازك الغلامُ راكـبْ فليس للجواز يُلفى ناصبْ

إلا ابنَ كيسان من المذاهبْ فإنه أجاز نصبَ الراكبْ[٣]

ثم صنَّف الإمام أبو محمد القاسم بن علي الحريري (٥١٦هـ) صاحب المقامات المشهورة أرجوزته المسمَّاة "ملحة الإعراب" وتبلغ عدتها ثلاثمائة وسبعة وسبعين بيتاً.

وشارك أبو العباس أحمد بن عبد العزيز الشنتمري (بعد ٥٥٣هـ) بهذا المجال فنظم أرجوزةً في النحو أيضاً.

ونظم الحسين بن أحمد بن خيران البغدادي (٦٠٠هـ) أرجوزةً في النحو وصفها السيوطي بأنها أرجوزة حميدة[٤].

ولسالم بن أحمد بن سالم، المعروف بـ "المنتجب" (٦١١هـ) أرجوزة في النحو كذلك.

ووصل نظم النحو إلى قمته بعد ذلك على أيدي ثلاثة رجال، هم: ابن معطي (٦٢٨هـ)، وابن الحاجب (٦٤٦هـ)، وابن مالك.

فقد وضع يحيى بن معطي ألفيةً في النحو شرحها ابن الخباز (٦٣٩هـ)، وأبو الفضل عبد العزيز بن جمعة القواس (٦٩٦هـ) وغيرهما.

(١) ص ٦٧٠.

(٢) ٢/ ١٠٤.

(٣) انظر: تذكرة النحاة ٦٧١، الارتشاف ٢/ ١٠٤، بغية الوعاة ١/ ٣٩٢.

(٤) انظر: بغية الوعاة ١/ ٥٣١.

ونظم ابن الحاجب مقدمته "الكافية" شعراً وسمَّاها "الوافية"، وشَرَحها هو وآخرون حتى جاوزت شروحها المائة.

أمَّا ابن مالك فقد سبق القول بأنه وضع منظومةً في النحو سمَّاها "الكافية الشافية"، ثم اختصرها في ألف بيت وسمَّاها "الخلاصة" المعروفة بـ"الألفية" التي شرحت شروحاً كثيرة ووضعت عليها الحواشي والتعليقات.

وللشاعر أبي الحسن حازم القرطاجنِّي (٦٨٤هـ) قصيدة ميمية في النحو من البحر البسيط عدة أبياتها مئتان وسبعة عشر بيتاً، نقل منها ابن هشام عدة أبيات في مغني اللبيب في مبحث "إذا"[(١)].

وفي القرن الثامن نجد الحسن بن قاسم المرادي ينظم أرجوزة في مخارج الحروف وصفاتها، وأخرى في معاني الحروف.

ووضع الآثاري شعبان بن محمد (٨٢٨هـ) ألفيته المسمَّاة بـ"كفاية الغلام في إعراب الكلام" وصرَّح بأنه وضعها وفي ذهنه ألفية ابن معطي وألفية ابن مالك فقال:

قائمة بأوضح المسالك عن ابن معطٍ وعن ابن مالك[(٢)]

ومن النحويين من نظم كتاب غيره شعراً كما فعل فتح بن موسى الخضراوي (٦٦٣هـ)، وكذا شهاب الدين الدمشقي عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بابن شامة (٦٦٥هـ) حيث قاما بنظم كتاب "المفصل" لأبي القاسم الزمخشري (٥٣٨هـ).

واستمر حال كثير من النحويين المتأخرين على جمع القواعد وشرح المصنفات أو نظمها، أو وضع شرح على شرح أو تعليق على شرح كما فعل الصبان

(١) انظر: ص١٢٣.

(٢) ألفية الآثاري ٣٤.

(١٢٠٦هـ) في حاشيته على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. وكما صنع الشيخ ياسين العليمي (١٠٦١هـ) في حاشيته على التصريح بمضمون التوضيح وغيرهما.

إطلاق الأحكام في ألفية ابن مالك

باب " الكلام وما يتألف منه "

قال ابن مالك:

بالجرِّ، والتنوين، والندا، وأَلْ ومُسْنَدٍ للاسمِ تمييزٌ حَصَلْ

وهذا ظاهره أن التنوين كله من خواص الاسم، وليس كذلك، بل الذي يختص به الاسم إنما هو تنوين التمكين، والتنكير، والمقابلة، والعوض[١]. وأمَّا تنوين الترنم والغالي فيكونان في الاسم والفعل والحرف[٢]، لكنه أطلق في موضع التقييد.

وقد قيّد هذا في كتابه "عمدة الحافظ وعدة اللافظ"؛ إذ قال: (يُعرف الاسمُ بتعريفه، وبتنوينه، وبجرِّه، وبندائه، وبالإخبار عنه)[٣].

قال في شرح ذلك: (تنوينه يعم تنوين الصرف، وتنوين التعويض، وتنوين المقابلة...، فهذه الأربعة مختصة بالأسماء... وقد خرج بإضافته إلى الهاء

(١) انظر: توضيح المقاصد ١/ ٣٣، شرح ابن عقيل ١/ ٢١.

(٢) مثال تنوين الترنم في الاسم قول العجاج: يا صاحِ ما هاجَ الدموعَ الذُّرَّفَنْ

ومثاله في الفعل قول جرير:

أقلي اللوم عاذلَ والعتابَنْ وقولي إن أصبتُ لقد أصابَنْ

ومثاله في الحرف قول الراجز: فَهَل لها أن ترد الخمس هَلَنْ

ومثال التنوين الغالي قول الشاعر:

كأن المدام وصوت الغمام وريح الخزامى ونَشْرَ القُطُرْنْ

ويسمى غالياً لتجاوزه حد الوزن.

(٣) ١/ ٩٨.

العائدة على الاسم تنوينُ الترنم. . . فإنه يشترك في لحاقه الاسم وغيره؛ فليست إضافته إلى الاسم بأولى من إضافته إلى غيره، فلو قيل: "بالتنوين" بدل: "تنوينه" لدخل تنوين الترنم وهو غير مراد الدخول)[1].

وكذلك قيَّده في "التسهيل" فقال: (ويعتبر الاسم بندائه وتنوينه في غير رويّ. . .) إلخ[2].

وهذا احتراز من التنوين اللاحق للروي المطلق، أي المتحرك، ويسمى تنوين الترنم، وكذلك من التنوين اللاحق للروي المقيّد، أي الساكن، ويسمى التنوين الغالي، وكلاهما لا يختص بالأسماء، فلذلك أخرجهما[3].

قال المرادي: (ولو قيل: إن "أل" في قوله: "والتنوين" للعهد فلم يشتمل غير المختص بالاسم لكان فيه نظر؛ إذ لا معهود يُصرف اللفظُ إليه عند من تُذكر له علامات الأسماء)[4].

كما أُورد على ابن مالك في البيت السابق أنه أطلق الإسناد وهو قسمان: معنوي ولفظي والأول هو الخاص بالأسماء. أما الإسناد اللفظي فغير مختص بالاسم بل هو مشترك يوجد في الفعل والاسم والحرف نحو: "ضَرَبَ" فعل ماض، و"زيد" ثلاثي، و "من" حرف جر، ويدخل الجملة أيضاً نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة[5].

وقد ذكر الناظم في شرح التسهيل أنَّ الإسناد اللفظي صالح للاسم والفعل

(١) شرح عمدة الحافظ ١/٩٨، ٩٩.

(٢) ص٣.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/١١، تعليق الفرائد ١/ ٨٠، ٨١.

(٤) توضيح المقاصد ١/٣٣.

(٥) انظر: توضيح المقاصد ١/٣٨، فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ص٥٦.

والحرف والجملة، ولذلك قال في حَدِّ الاسم: كلمة يُسند ما لمعناها ـ لنفسها أو لنظيرتها ـ فقيّد الإسناد بالمعنى؛ لأنه خاص بالأسماء بخلاف الإسناد باعتبار مجرد اللفظ فإنه عام[1].

وقال: (الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه، فإن كان باعتبار المعنى اختص بالأسماء... كقولك: زيدٌ فاضلٌ. وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم نحو: "زيد" معرب، ولفعل نحو: "قامَ" مبني على الفتح، ولحرف نحو: "في" حرف جر، ولجملة نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة)[2].

وإذا كان قائلاً بذلك لزمه الإيراد المذكور. قاله المرادي[3].

وقال الدماميني (٨٢٧هـ): (الإخبار عن الكلمة إنما يكون من خواصها إذا كان بحسب المعنى لا بحسب اللفظ)[4].

باب "الضمير"

قال ابن مالك:

وألفٌ والواو والنون لما غاب وغيره كقاما واعلما

فأطلق في قوله: "وغيره" فشمل المتكلمَ والمخاطبَ، وهذه الضمائر المذكورة لا تكون للمتكلم، فالألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة، وتكون للغائب والمخاطب؛ فمثال الغائب: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، والهندات قمن. ومثال

(١) انظر: شرح التسهيل ١/ ٩.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٩.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ١/ ٣٨.

(٤) تعليق الفرائد ١/ ٨٢.

المخاطب: اعلما، واعلموا، واعلمن.

وقد أجيب بحمل "غير" في كلامه على المخاطب، ويُرشد لهذا تمثيله بـ "قاما واعلما"[(١)].

ولو أنه قال عوض "وغيره": "وخُوطب" لكان أنصَّ في مراده[(٢)].

باب "العلم"

قال ابن مالك:

واسماً أتى وكنيةً ولقبا وأخِّرن ذا إنْ سواه صَحِبا

فالإشارة بـ "ذا" إلى اللقب، والضمير في "سواه" عائد إلى اللقب أيضاً، أي أخِّره إن صحب غيره، وهو صادق بصحبته للاسم والكنية؛ إذ يدخلان تحت قوله: "سواه"، واللقب إنما يجب تأخيره مع الاسم كزيد زين العابدين[(٣)]. وقد يتقدم عليه اللقب قليلاً كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ﴾[(٤)]. فإن صحب الاسمُ الكنية جاز تقديمه وتأخيره كأبي حفص عمر وعكسه[(٥)].

ولو قال الناظم:

وأخرن ذا إنْ سواها صحبا

لسلم من اعتراض بعضهم على إطلاقه السابق[(٦)]؛ إذ يصير التقدير: وأخر اللقب إذا صحب سوى الكنية وهو الاسم، فكأنه قال: وأخر اللقب إذا صحب

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ١١٣، شرح ابن عقيل ١/ ٩٤، شرح المكودي ١٧.

(٢) انظر: شرح المكودي ١٧.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ١١٩، فتح الرب المالك ١٣٢.

(٤) من الآية ١٧١ من سورة النساء.

(٥) انظر: فتح الرب المالك ١٣٢، ١٣٣.

(٦) انظر: المصدر السابق ١٣٣.

الاسم[1].

وهو ما نصّ عليه في الكافية الشافية حين قال:

والاسمَ قدِّم إن يلاق اللقبا[2]

وذكر الغزي[3] أنه يقع في بعض نسخ الألفية:

وذا اجعلَ آخراً إذا اسماً صحبا

قال: (ويتعين قراءة هذه النسخة بـنقل حركة همزة "آخراً" إلى لام "اجعل"، لكن هذه النسخة لا يُعلم منها حكم اللقب مع الكنية كما قال بعضهم)[4].

باب "اسم الإشارة"

قال ابن مالك:

... ... ولدى البُعدِ انطِقــا

بالكاف حرفاً دون لامٍ، أو مَعَهْ ... ...

أشار بذلك إلى أن لأسماء الإشـارة مرتبتين قريبة وبعيدة؛ فـما تجرد عن كاف الخطاب فهو للقريب، وما لحقته الكاف وحدها، أو مع اللام فهو للبعيد.

وقد أطلق في قوله: "أو معه" وهو مقيَّد بالمفرد و "أولى" المقصور، أمَّا المثنى و "أولاء" الممدود فلا تلحقهما اللام[5].

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٢٢.

(٢) الكافية الشافية ١/ ٢٤٩.

(٣) محمد بن قاسم بن محمد الغزي، ويعـرف بالغرابيلي. فقيه متكلم صرفي. توفي بالقاهرة سنة ٩١٨هـ. (الضوء اللامع ٨/ ٢٨٦، الكواكب السائرة ١/ ٨٢، الأعلام ٧/ ٥، الكنى والألقاب ١/ ٣٨٢).

(٤) فتح الرب المالك ١٣٣.

(٥) انظر: توضيح المقاصد ١/ ١٩٥، فتح الرب المالك ١٤٥.

فقوله: "ولدى البعد انطقا بالكاف..." إلخ، أي فيما يقبل الكاف، أو اللام والكاف، فلا يرد "ثَمَّ"؛ لأنها لا تقبل شيئاً منهما، ولا يرد المثنى؛ لأنه لا يقبل اللام، وكذا لا يرد "أولاء"؛ لأنه لا يقبل اللام.

قال الملوي الأزهري[1]: (وهذا أولى من حمل كلامه على المفرد؛ لأنه يكون حينئذٍ قاصراً[2]، ومن القول بأن قوله: "دون لام" أي في التثنية والجمع والإفراد، أو معه في الإفراد؛ لأنه إن قصد التخيير كان ذلك باطلاً بالنسبة للتثنية وأولاء الممدود[3]. وإن قصد التقسيم فات التخيير في الإفراد و"أولى" المقصور)[4].

باب "الاسم الموصول"

قال ابن مالك:

... ... والحذف عندهم كثير منجلي

في عائدٍ متصلٍ إن انتصبْ بفعلٍ او وصفٍ كمن نرجو يَهَبْ

هذا النظم متعلق بحذف عائد الموصول إن كان متصلاً؛ فهو إن كان متصلاً بحرف لم يجز حذفه نحو: "جاء الذي إنه فاضلٌ" أو كأنَّه فاضلٌ[5].

وإن اتصل بفعل أو وصف جاز حذفه عند العرب بحيث يصلح للقياس عليه، فمن الأول ما مثّل به الناظم في قوله: "كمن نرجو يهب" أي: من نرجوه،

(١) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح الملوي الأزهري. مولده ووفاته بالقاهرة سنة ١١٨١هـ. (عجائب الآثار في التراجم والأخبار ٣/ ٣١١، الأعلام ١/ ١٥٢).

(٢) أي على المفرد دون بقية أسماء الإشارة.

(٣) لأنه لا تصحبهما اللام.

(٤) حاشية الملوي على شرح المكودي ٢٢.

(٥) انظر: شرح الجمل ١/ ١٨٣، شرح التسهيل ١/ ٢٠٤.

ومنه قولـه تعالى: ﴿أَهَذا الَّذي بَعَثَ اللهُ رَسُولاً﴾[1] ومثـال الثاني: "الذي أنا معطيكه درهمٌ". ومنه قول الشاعر[2]:

ما اللهُ موليك فضلٌ فاحْمَدَنْه به فما لدى غيره نفعٌ ولا ضَرَرُ[3]

أي: موليكه[4].

ومقتضى عبارة الناظم السابقة أن حـذف المنصوب بالوصف كثيرٌ مطلقاً كما هو الشأن في المنصوب بالـفعل وليس كذلك[5]؛ فهـما وإن اشتركـا في الجواز إلا أن حذفه من الفعل كثير، وأما مع الوصف فالحذف منه قليل، كجاءني الضاربه زيدٌ، لا يجوز: "الضـاربُ زيدٌ" إلا قليلاً. نصّ على ذلك كثيـر من العلماء منهم ابن عـصـفـور[6] (٦٦٩هـ)، وابن الناظم[7]، والمرادي[8]، وابن هشـام[9]، وابن عقيل[10]، وأبو عبد الله الغزي[11]، والأشموني[12].

(١) من الآية ٤١ من سورة الفرقان.

(٢) لم أجد من سمّاه.

(٣) من البسـيط. انظره في: شرح التسـهيل ١/ ٢٠٥، أوضح المسالـك ١/ ١٦٩، تخليص الشواهد ١٦١، المسـاعد ١/ ١٥١، تعليق الفـرائد ٢/ ٢٢١، المقـاصد النحـوية ١/ ٤٤٧، التـصريح ١/ ١٤٥، الهـمع ١/ ٣٠٩.

(٤) انظر: المساعد ١/ ١٥١.

(٥) انظر: توضيح المقـاصد ١/ ٢٥٢، شرح ابن عقـيل ١/ ١٧١، فتح الرب المالك ١٧٣، شرح الأشـموني ١/ ١٧١.

(٦) انظر: شرح الجمل ١/ ١٧٣.

(٧) انظر: شرح الألفية ٩٧.

(٨) انظر: توضيح المقاصد ١/ ٢٥٢.

(٩) انظر: أوضح المسالك ١/ ١٧٢، تخليص الشواهد١٦١.

(١٠) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ١٧١، المساعد ١/ ١٥١.

(١١) انظر: فتح الرب المالك ١٧٣.

(١٢) انظر: شرح الأشموني ١/ ١٧١.

وقد اعتذر الأشموني للناظم فقال: لعله لم ينبه على ذلك للعلم بأصالة الفعل في حذف المعمول الذي هو نوع من التصرف الذي الأصل فيه الفعل، وفرعية الوصف في ذلك. كما أن تقديمه الفعل على الوصف في النظم قد يرشد إلى كثرة الحذف مع الفعل وقلته مع الوصف[1].

ورحم الله أبا الحسن فلم يكن لهذا الاعتذار داعٍ مع اتضاح ضعفه.

باب "الابتداء"

قال ابن مالك:

والمفردُ الجامد فارغٌ وإن يشتق فهو ذو ضمير مستكِنْ

الخبر ثلاثة أقسام: مفرد، وجملة، وشبهها وهو الظرف والمجرور.

والمراد بالمفرد هاهنا ما لعوامل الأسماء تسلط على لفظه مضافاً كان أو غيره نحو: زيد منطلق، وعمرو صاحبك، وبشر قائم أبوه[2]. وهو قسمان: جامد ومشتق.

والجامد لا يتحمل ضميراً لكونه غير مشتق ولا مؤول بمشتق كقولك: هذا أسد ـ مشيراً إلى السبع ـ فأسد لا ضمير فيه؛ لأنه خال من معنى الفعل[3].

وذهب الكسائي (١٨٢هـ) إلى أن الجامد يتحمل الضمير مطلقاً. ونُقل هذا أيضاً عن الكوفيين، وعلي بن عيسى الرماني (٣٨٤هـ)[4].

قال ابن يعيش (٦٤٣هـ): (والصحيح الأول... لأن تحمل الضمير إنما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى؛ وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل وهو

(١) انظر: المصدر السابق ١/ ١٧١.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٠٤.

(٣) انظر: المصدر السابق ١/ ٣٠٦.

(٤) انظر: شرح المفصل ١/ ٨٨، الارتشاف ٢/ ٤٦، تعليق الفرائد ٣/ ٨٥، الهمع ٢/ ١٠.

معدوم هاهنا)[1].

وأما المشتق فيتحمل الضمير إن لم يرفع ظاهراً نحو: زيد قائم. بخلاف ما إذا رفعه لفظاً نحو: "الزيدان قائمٌ أبوهما" أو محلاً نحو: "زيد ممرور به"[2].

وقد أطلق ابن مالك في المشتق، ومن المشتق ما لا يتحمل الضمير كأسماء الآلة والزمان والمكان، كما أطلق في قوله: "فهو ذو ضمير مستكن" وهو مقيّد بأن لا يرفع اسماً ظاهراً، فإن رفع الظاهر لم يتحمل ضميراً نحو: "زيدٌ قائمٌ أبوه"، فـ"أبوه" مرفوع بـ "قائم" فلا يتحمل ضميراً[3].

إذاً.. فهذا الحكم إنما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل، فأمَّا ما ليس جارياً مجرى الفعل فلا يتحمل الضمير، وذلك كأسماء الآلة نحو "مفتاح" فإنه مشتق من "الفتح"، ولا يتحمل ضميراً، وكذلك ما كان على صيغة "مَفْعَل" مقصوداً به الزمان أو المكان كـ "مرمى" فإنه مشتق من "الرمي" ولا يتحمل ضميراً. فإذا قلت: "هذا مفتاح" و "هذا مرمى زيد" كان الخبر فيهما مشتقاً ولا ضمير فيه[4].

وذكر ابن مالك في الباب نفسه أن مما يمنع تقديم الخبر أسباباً منها استواء المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير ولا قرينة تبيّن المبتدأ من الخبر. ثم قال:

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا أو قُصد استعماله منحصرا

وأصل التركيب: كذا إذا ما الخبر كان فعلاً؛ لأن الخبر هو المحدث عنه، فلا يحسن جعله حديثاً، لكنه قلب العبارة لضرورة النظم[5].

(١) شرح المفصل ١/ ٨٨.

(٢) انظر: شرح التسهيل ١/ ٣٠٤، الارتشاف ٢/ ٤٦.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ١/ ٢٧٨.

(٤) شرح ابن عقيل ١/ ٢٠٦ (بتصرف). وانظر: الارتشاف ٢/ ٤٦.

(٥) انظر: شرح الأشموني ١/ ٢١١.

ومراده أن الخبر يمتنع تقديمه إذا كان فعلاً؛ لأنه إذا تقدم خرج المبتدأ من حدِّ الابتداء وارتفع بالفعل.

وأشعر كلام الناظم بامتناع كل فعل وقع خبراً فأطلق في قوله: "كذا إذا ما الفعل كان الخبرا" فاقتضى وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقاً وليس كذلك[1]. فالذي عليه النحويون ـ ومنهم ابن مالك نفسه ـ أن الخبر إنما يجب تأخيره إذا أوهم فاعلية المبتدأ، وذلك إذا كان المبتدأ مخبراً عنه بفعل فاعله ضمير مستتر نحو: زيد قام، فإنه لا يجوز تقديم الخبر؛ لأن تقديمه يوهم كون الجملة مركبة من فعل وفاعل[2].

أمَّا إذا برز فاعل الفعل فإنه يجوز التقديم نحو: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، فيقال: قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، على أن يكون "قاما" و "قاموا" خبرين مقدمين؛ لانتفاء اللبس بوجود علامة التثنية والجمع[3]؛ لأن إسناد الفعل إلى الضمير يعلم منه ابتدائية المتأخر[4].

ولا يمنع من ذلك احتمال كونه على لغة "أكلوني البراغيث"؛ لأن تقديم الخبر أكثر في الكلام من تلك اللغة، والحمل على الأكثر راجح. قاله ابن مالك في شرح التسهيل[5].

قال بعضهم: فإن قيل: هذا القيد مفهوم من التشبيه، يعني كما يمتنع التقديم فيما ذُكر للّبس كذا يمتنع هنا خوف اللبس فالجواب: إن هذا القيد لا يُفهم من الكلام[6].

(١) انظر: توضيح المقاصد ١/ ٢٨٤، شرح ابن عقيل ١/ ٢٣٥، فتح الرب المالك ٢٠٧، شرح المكودي ٣٤.

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٠١، شرح الجمل ١/ ٣٥٣، شرح التسهيل ١/ ٢٩٨.

(٣) انظر: شرح التسهيل ١/ ٢٩٨، شرح ألفية ابن معطي ٢/ ٨٤١.

(٤) انظر: توضيح المقاصد ١/ ٢٨٤. قال الأزهري: (وهذا التقييد لابد منه في قول الناظم: "كذا إذا ما الفعل كان الخبر"). التصريح ١/ ١٧٣.

(٥) انظر: ١/ ٢٩٨.

(٦) انظر: حاشية الملوي على المكودي ٣٤.

باب "أفعال المقاربة"

قال ابن مالك:

كـ "كان" "كاد" و "عسى" لكن ندر غير مضارع لهذين خبرْ

أي أنَّ "كاد" و "عسى" وبقية أفعال الباب تدخل على المبتدأ والخبر فترفع المبتدأ اسماً لها ويكون خبره خبراً لها في موضع نصب.

ومراده بغير المضارع الاسمُ فإنه يندر مجيئه خبراً لـ "كاد وعسى"، إلاَّ أن في قوله: "غير مضارع" إطلاقاً وإيهاماً؛ إذ يدخل تحته الاسم والظرف والجار والمجرور والجملة الاسمية والجملة الفعلية بغير المضارع وليس كذلك؛ لأنه لم يُسمع مجيء هذه الأشياء خبراً عن هذين الفعلين(١)، ما عدا الاسم المفرد فإنه ندر وقوعه خبراً عنهما؛ تنبيهاً على الأصل لئلا يُجهل(٢)؛ فإن من عادة العرب في بعض ماله أصل متروك ـ وقد استمر الاستعمال بخلافه ـ أن ينبهوا على ذلك الأصل كيلا يُجهل، كجعل بعضهم خبر "كاد" و "عسى" مفرداً منصوباً، كقول الشاعر(٣):

فأُبتُ إلى فَهْمٍ وما كدت آيبا وكم مثلِها فارقتُها وهي تصفرُ(٤)

فعلم بقوله: "وما كدت آيبا" أن أصل: كادوا يكونون: كادوا كائنين، كما علم بالقَوَد واستحوذ أن أصل قال واستعاد: قَوَلَ واستَعْوَدَ(٥).

(١) انظر: شرح ابن عقيل ١/ ٣٢٦، فتح الرب المالك ٢٤٦، التصريح ١/ ٢٠٤.

(٢) انظر: الهمع ٢/ ١٤١.

(٣) هو تأبط شراً واسمه ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي، وكنيته أبو زهير. شاعر جاهلي من مضر. (الشعر والشعراء ١/ ٣١٢، المبهج ٢٦، شرح ديوان الحماسة ١/ ٣٧).

(٤) البيت من " الطويل ". ومعنى " أُبت " رجعت، و " فَهْم ": اسم قبيلة، و " تصفر ": أي تتأسف وتتحزن على أنها لم تستطع أن تنال مني.
الديوان ٣٦٢، الخصائص ١/ ٣٩١، شرح ديوان الحماسة ١/ ٤١، المفصل ٢٧٠، الإنصاف ٢/ ٥٥٤، شرح المفصل ٧/ ١٣، ١٢٥، المقاصد النحوية ٢/ ١٦٥، الهمع / ١٤١٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل / ٣٩٣٣.

ومثال جعل خبر "عسى" مفرداً منصوباً قول بعض العرب: "عسى الغويرُ أبؤسا"(١)، وقول الراجز(٢):

أكثرتَ في العذلِ مُلِحّاً دائما
لا تَلْحني إني عَسَيْتُ صائما(٣)

(وإنما رفض هنا الاسم وإن كان الأصلَ؛ لأن المناسبة التي قصدوها بين هذه الأفعال وأخبارها لا تُتصور في الأسماء)(٤).

وقال في باب "الأحرف الناصبة الاسم الرافعة الخبر" ـ في شأن لام الابتداء ـ:

وتصحب الواسط معمول الخبر والفصلَ واسماً حلَّ قبله الخبر

يعني أن لام الابتداء قد تقارن معمول خبر "إنَّ" إذا توسط بين اسمها وخبرها نحو: "إنَّ زيداً لطعامَك آكلٌ"، كما تدخل على ضمير الفصل نحو: "إنَّ زيداً لَهُوَ القائمُ" وقال الله ـ جل وعز ـ: ﴿إنَّ هَذَا لَهُوَ القَصَصُ الحَقُّ﴾(٥)، وكذا تدخل هذه اللام على الاسم إذا تأخر عن الخبر نحو: "إنَّ في الدار لزيداً" قال الله تعالى: ﴿وإنَّ لَكَ لأَجْراً غَيْرَ مَمْنُونٍ﴾(٦).

(١) مثل يضرب للرجل يخبر بالشر فيتهم به. و " الغوير ": تصغير غار. و " الأبؤس ": جمع بأس وهو الشدة. (مجمع الأمثال ٢/ ١٧، المستقصى في أمثال العرب ٢/ ١٦١).

(٢) ينسب إلى رؤبة بن العجاج. وقيل: قائله مجهول.

(٣) العذل: الملامة. و " ملحّاً ": اسم فاعل من ألحَّ يلح إلحاحاً أي أكثر. والمعنى: أطلت في لومي وأكثرت فلا تكثر عليَّ فلعلي أكون صائماً ممسكاً عن مخاطبتك.
ملحقات ديوان رؤبة ١٨٥، الخصائص ١/ ٩٨، المقرب ١/ ١٠٠، شرح المفصل ٧/ ١٤، شرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٢٢، المغني ٢٠٣، الجنى الداني ٤٦٣، الهمع ٢/ ١٤١، الخزانة ٩/ ٣١٦.

(٤) المقرب ١/ ١٠٠.

(٥) من الآية ٦٢ من سورة آل عمران.

(٦) الآية ٣ من سورة القلم.

ويشترط لدخولها على معمول الخبر أن يكون الخبر صالحاً لدخول اللام نحو: إنَّ زيداً عمراً ضَرَبَ؛ لأن دخولها على المعمول فرع دخولها على الخبر[1]؛ (فإذا لم يكن هو صالحاً لها فلا حظَّ لمعموله فيها، وإلا لزم ترجيح الفرع على الأصل)[2].

ومقتضى إطلاقه في قوله: ـ إن لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسط بين الاسم والخبر ـ أن كلَّ معمول إذا توسط بينهما جاز دخول اللام عليه، كالمفعول الصريح والجار والمجرور والظرف والحال وقد نصّ الأئمة على منع دخول اللام على الحال فلا يجوز: إنَّ زيداً لضاحكاً قائم؛ لأن المعمول حال ولم يُسمع دخول اللام عليه[3].

باب "لا النافية للجنس"

قال الناظم:

وأعطِ " لا " مع همزة استفهام ما تستحق دون الاستفهام

فأطلق رحمه الله تعالى هاهنا[4] فصار ظاهره أن حكم "لا" إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كحكمها إذا لم تدخل عليها تماماً في كل شيء؛ وليس كذلك؛ لأنه إذا دخلت الهمزة على "لا" فلها أربعة معانٍ:

أحدها: أن يُراد بها صريح الاستفهام عن النفي المحض دون تقرير ولا إنكار نحو: ألا صديق لك؟ ألا رجل قائم؟ ألا طالعاً جبلاً ظاهر؟

(١) انظر: شرح الأشموني ١/ ٢٨٢، حاشية الملوي على شرح المكودي ,٤٦

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٤٩١.

(٣) انظر: الارتشاف ٢/ ١٤٥، شرح ابن عقيل ١/ ٣٧٣، التصريح ١/ ٢٢٣، شرح الأشموني ١/ ٢٨٢.

(٤) انظر: توضيح المقاصد ١/ ٣٧٢، شرح ابن عقيل ٢/ ٢١، حاشية الملوي على شرح المكودي٥١.

الثاني: أن يكون الاستفهام على طريق التقرير والإنكار والتوبيخ كقول الشاعر[1]:

ألا ارعواءَ لمن ولَّتْ شبيبتُه وآذنت بمشيبٍ بعده هرمُ[2]

وحكم "لا" في هذين المعنيين حكمها لو لم تدخل عليها الهمزة من جواز إلغائها وإعمالها عمل إنّ وعمل "ليس" بجميع أحكامها فيقال: ألا رجلَ في الدار ـ بالفتح وحده ـ وألا صاحب معروف فيها ـ بالنصب وحده ـ وألا ارعواء ولا حياء لمن شاب قذاله ـ بالأوجه الخمسة ـ كما يقال مع عدم الهمزة[3].

الثالث: أن يدخلها معنى التمني كقول الشاعر[4]:

ألا عمرَ ولّى مستطاعٌ رجوعُه فيرأب ما أثأت يدُ الغفلاتِ[5]

ومثله: ألا غلام لي، ألا ماء بارداً، ألا ماءَ ولبناً.

(١) لم أقف على اسمه.

(٢) البيت من "البسيط". الارعواء: الانكفاف. ولَّت: أدبرت وذهبت. آذنت: أعلمت وأنذرت.
شرح عمدة الحافظ ١/ ٣١٩، المغني ٩٦، ٤٩٩، شرح ابن عقيل ٢/ ٢١، المقاصد النحوية ٢/ ٣٦٠، الهمع ٢/ ٢٠٥، شرح شواهد المغني ١/ ٢١٢، شرح الأشموني ٢/ ١٤، الدرر ٢/ ٢٣٢.

(٣) انظر: شرح التسهيل ٢/ ٧١، وانظر: المقتضب ٤/ ٣٨٢، الأصول ١/ ٣٩٦.

(٤) لم أقف على اسمه أيضاً.

(٥) من "الطويل". يرأب: يجبر ويصلح. أثأت: أفسدت.
"مستطاع رجوعُه": جملة اسمية قدم خبرها وهي صفة ثانية فمحلها نصب، ولا يكون "مستطاع" خبراً أو نعتاً على المحل و "رجوعه" مرفوع به. هذا على مذهب سيبويه والجمهور. ويجوز عند المازني والمبرد أن يكون محلها رفعاً وكون الاسمية خبراً وكون "مستطاع" صفة على الموضع أو خبراً ورجوعه مرفوع به.
والبيت في: شرح عمدة الحافظ ١/ ٣١٨، المغني ٩٧، توضيح المقاصد ١/ ٣٧١، المقاصد النحوية ٢/ ٣٦١، الهمع ٢/ ٢٠٦، شرح شواهد المغني ٢/ ٢١٣، الخزانة / ٧٠٤.

ومذهب سيبويه (١٨٠هـ) والخليل (١٧٥هـ)[١]، والجرمي (٢٢٥هـ)[٢]، أنها لا تعمل إلا عمل إنَّ في الاسم خاصة، ولا يكون لها خبر لا في اللفظ ولا في التقدير، ولا يُتبع اسمُها إلاّ على اللفظ فقط، ولا يُلغى بحال، ولا تعمل عمل "ليس"[٣].

(وحجتهم في ذلك أنهم قالوا: كنا نقول: لا رجل أفضل منك، فيرفع؛ لأن "لا" ورجل في موضع ابتداء، و "أفضل" خبره، فهو خبر اسم مبتدأ. وإذا قلت متمنياً: ألا رجلَ أفضل منك، فموضعه نصب، وإنما هو كقولك: اللهم غلاماً، أي هب لي غلاماً)[٤].

ويرى أبو عثمان المازني (٢٤٩هـ) والمبرد (٢٨٥هـ)[٥] أنها كالمجردة فيكون لها خبر في اللفظ أو في التقدير ويُتبع اسمها على اللفظ وعلى الموضع، ويجوز أن تُلغى وأن تعمل عمل ليس.

يقول أبو عثمان: يكون اللفظ على ما كان عليه وإن دخله خلاف معناه كقولك: غفر الله لزيد، معناه الدعاء ولفظه لفظ ضَرَبَ فلم يُغيَّر لما دخله من المعنى[٦].

وقد خالف الناظمُ المبردَ والمازني في شرح الكافية والتسهيل فقال في الكافية:

وفي تمنٍّ بـ "ألا" لا تُلغ "لا" وغير نصب تابعَ اسمها احظلا[٧]

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٥٩.

(٢) انظر: المقتضب ٤/ ٣٨٣.

(٣) انظر: الهمع ٢/ ٢٠٦.

(٤) الأصول ١/ ٣٩٧، وانظر: المقتضب ٤/ ٣٨٣.

(٥) انظر: التسهيل ٦٩، توضيح المقاصد ١/ ٣٧٢.

(٦) انظر: المقتضب ٤/ ٣٨٣، الأصول ١/ ٣٩٧.

(٧) متن الكافية الشافية ١/ ٥٢١.

وقال في شرح التسهيل: (ولـ "لا" مقرونة بهمزة الاستفهام في غير تمنٍّ وعرض ما لها مجردة، ولها في التمني من لزوم العمل ومنع الإلغاء واعتبار الابتداء ما لليت خلافاً للمازني والمبرد في جعلها كالمجردة)[1].

الرابع: أن تكون للعرض والتحضيض فلا يليها ـ حينئذ ـ إلا فعلٌ ظاهر أو مقدر، أو معمول فعل مؤخر، ولا تعمل عمل "إنَّ" ولا عمل "ليس"؛ لأنها مختصة بالفعل[2].

في باب "الفاعل"

قال ابن مالك:

وأخِّر المفعولَ إنْ لبسٌ حُذِرْ أو أُضمر الفاعلُ غير منحصرْ

فذكر في هذا البيت موضعين يجب فيهما تأخير المفعول عن الفاعل:

الأول: أن يُخاف اللبس وذلك بأن يكون الإعراب خفياً في الفاعل والمفعول معاً نحو: "أكرم موسى عيسى" فإن الأول هو الفاعل؛ إذ لا يُعلم الفاعل من المفعول والحالة هذه إلا بالرتبة بسبب خفاء الإعراب وعدم القرينة[3].

والآخر: أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين ولا حصر في أحدهما فإنه يجب ـ أيضاً ـ تقديم الفاعل وتأخير المفعول نحو: "ضربته".

هذا مراد الناظم والله أعلم، إلا أن في كلامه إطلاقاً وعدم تقييدٍ بما إذا كان المفعول ضميراً كذلك؛ أما إن كان ظاهراً فإنه لا يلزم تأخيره بل يجوز تقديمه على الفعل نحو: ضربت زيداً أو زيداً ضربت، كما قال في موضع آخر من الألفية:

(١) التسهيل ٦٩، وانظر: شرحه ٢/ ٧١، شرح الكافية الشافية ١/ ٥٣٤.

(٢) توضيح المقاصد ١/ ٣٧٢.

(٣) انظر: شرح المكودي ٥٩، شرح الأشموني ٢/ ٥٦.

والأصلُ في الفاعل أن يتصلا والأصل في المفعول أن ينفصلا
وقد يُجاء بخلاف الأصل وقد يجى المفعولُ قبل الفعل

فقد يتقدم المفعول على الفعل، وتحت هذا قسمان[1]، أحدهما: ما يجب تقديمه كأن يكون المفعول اسم شرط، أو اسم استفهام، أو ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتصاله نحو: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[2]، أو "كم" الخبرية نحو: كم غلام ملكت! أي كثيراً من الغلمان ملكت.

والثاني: ما يجوز تقديمه وتأخيره نحو: ضرب زيدٌ عمراً، فتقول: عمراً ضرب زيدٌ، ومنه قوله ـ عز وجل ـ: ﴿فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ﴾[3]، و﴿فَرِيقاً هَدَى وفَرِيقاً حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ﴾[4]، وكلام الناظم يوهم امتناع التقديم في هذه الصورة؛ لأنه أطلق فسوَّى بين هذه المسألة ومسألة "ضرب موسى عيسى"[5] فقال:

وأخِّر المفعولَ إن لبسٌ حُذرْ أو أُضمر الفاعلُ غير منحصرْ

فاقتضى أنه لا يجوز: زيداً ضربت كما لا يجوز: عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل، والصواب أنه يجوز في الأول إذ لا لبس، ويمتنع في الثاني لئلا يتوهم أن "عيسى" مبتدأ، وأن الفعل متحمل لضميره وأن موسى مفعول. قاله الأزهري[6].

(١) انظر: شرح الجمل ١/ ١٦٤، شرح ابن عقيل ١/ ٩٦ـ٩٨، الهمع ٣/ ٩.

(٢) من الآية ٥ من سورة الفاتحة.

(٣) من الآية ٨٧ من سورة البقرة.

(٤) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف.

(٥) انظر: أوضح المسالك ٢/ ١٣٤، ١٣٥، فتح الرب المالك ٣٢٩.

(٦) انظر: التصريح ١/ ٢٨٥.

باب "الاستثناء"

قال الناظم:

ما استثنت " إلاَّ " مع تمامٍ ينتصبْ وبعد نفي أو كنفي انتُخبْ

إتباعُ ما اتصلَ وانصب ما انقطعْ وعن تميم فيه إبدال وَقَعْ

إذا كان الكلام تاماً متصلاً غير موجب فإنه يجوز نصب المستثنى ويجوز إتباعه لما قبله في الإعراب. ومذهب أهل البصرة أنه بدلٌ من متبوعه بدل بعض من كل نحو: ما قام أحدٌ إلا زيدٌ، وإلا زيداً، وما ضربت أحداً إلا زيداً فيجوز في "زيداً" أن يكون منصوباً على الاستثناء وأن يكون منصوباً على البدلية، من "أحد" ونحو: "ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ، وإلاّ زيداً "[1].

فإذا كان الاستثناء منقطعاً وجب نصب ما بعد "إلاَّ" عند جميع العرب إلا بني تميم فإنهم قد يتبعون في غير الإيجاب إن صحَّ الاستغناء بالمستثنى عن المستثنى منه، فإن لم يصحَّ الاستغناء به تعيّن نصبه عند الجميع.

وقد أطلق الناظم القول بأن الإبدال وانع عن تميم فاقتضى جواز الإبدال دون تفصيل بين ما يصحّ إغناؤه وما لا يصح، فإطلاق الجواز باطل[2]؛ إذ هو مشروط عندهم باستقامة حذف المستثنى منه والاستغناء عنه بالمستثنى نحو "ما فيها إنسانٌ إلا وَتِد"، ويقرؤون قوله تعالى: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلاَّ اتِّبَاعُ الظَّنِّ﴾[3]، لأنه

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٢/٢١٣، ٢١٤.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ٢/ ١٠٥، المقاصد الشافية للشاطبي ١/٣٦٦.

(٣) من الآية ١٥٧ من سورة النساء. قال السمين الحلبي: (لم يُقرأ فيما علمت إلا بنصب "اتباع" على أصل الاستثناء المنقطع وهي لغة الحجاز. ويجوز في لغة تميم الإبدال من "عِلْم" لفظاً فيجر أو على الموضع فيرفع لأنه مرفوع المحل). الدر المصون ١/١٤٧.

يصح الاستغناء بالمستثنى عن المستثنى منه كـأن يقال: ما فيها إلا وتد، وما لهم إلا اتباعُ الظن[1].

أما إذا لم يصح الاستـغناء كما في قوله تعالى: ﴿لا عَـاصِمَ اليَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللهِ إلاَّ مَنْ رَحِم﴾[2] فإن النصب متعيّن عند الجمـيع كما سبق، ومنه: "ما زاد إلا ما نقص وما نفع إلا ما ضرَّ" ففاعل زاد ونقص ضمير مستتر فكأنه قال: ما نفع ذلك الشيء ولكن ضـرَّ، ولا زاد ذلك الـشيء ولكن نقص[3]. ولا يجـوز الرفع على البدلية؛ لأنه لا يصح تسليط العامل عليه؛ إذ لا يقال: زاد النقص ولا نفع الضر.

وقد تحرز ابن مـالك من هذا في التسهيل فقال: (وأجـاز بنو تميم إتباع المنقطع المتأخر إن صحّ إغناؤه عن المستثنى منه)[4].

فكان من حقه أن يفعل ذلك هنا ويقيِّد.

باب "إعمال المصدر"

قال ابن مالك:

بفعلـه المصـدرَ ألحق في العملْ مضافاً او مجـــرداً أو مع ألْ

إن كان فِعْلٌ مَعَ أنْ او ما يحل محله، ولاسـم مصدر عَمَلْ

أشار في آخـر هذا النظم إلى أن اسم المصـدر قد يُعطى حكم المصـدر فيـعمل عمل فـعله. واسم المصدر هو مـا ساوى المصـدر في الدلالة على معناه وخـالفه بخلوه لفظاً وتقديراً ـ دون عـوض ـ من بعض ما في فعله كـ "عطاء" فـإنه مساوٍ

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٩٦، توضيح المقاصد ٢/ ١٠٥، الملخص ١/ ٤٠٩.

(٢) من الآية ٤٣ من سورة هود.

(٣) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٢٩٦، المقاصد الشافية ١/ ٣٦٥، ٣٦٦، الارتشاف ٢/ ٣٠٣.

(٤) التسهيل ١٠٣، وانظر: شرحه ٢/ ٢٨٧.

لإعطاء في المعنى ومخالف له بخلوه من الهمـزة الموجودة في فعله وهو خالٍ منها لفظاً وتقديراً، ولم يعوض عنها شيء[1].

وظاهر كلام النـاظم في قوله: "ولاسم مصـدر عمل" أن كل اسم مـصدر[2] يعمل وليس كذلك، بل هو ثلاثة أقسـام: قسم لا يعمل اتفاقاً[3] وهو ما كان من أسماء المصادر علماً، وهو مـا دلّ على معنى المصدر دلالةً مغنيةً عن الألف واللام لتضمن الإشارة إلى حـقيقته كيَـسَار ـ علماً لليُسْر ـ و "فجار" ـ عـلماً للفجور ـ و"بَرَّة" علماً للبـر. فهذه وأمـثالها لا تعمل عـمل الفعل؛ لأنها خـالفت المصادر الأصلية بكونهـا لا يُقصد بهـا الشياع، ولا تُضـاف، ولا توصف، ولا تقع موقع الفعل ولا مـوقع ما يوصل به، ولا تقـبل الألف واللام[4]، ولذلك لم تقم مـقام المصادر في توكيد الفعل وتبيين نوعه أو عدده[5].

وقسم يعمل اتفاقاً وهو ما إذا كان مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة نحو:

أظُليمُ إنَّ مصابكم رجلاً أهدى السلامَ تحية ظُلْمُ[6]

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٣/ ٩٨، شرح الأشموني ٢/ ٢٨٧.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ١٠، حاشية ابن الحاج على شرح المكودي ١/ ٢١٤.

(٣) انظر: أوضح المسالك ٣/ ٢٠٩، شرح شذور الذهب ٤١٢، شرح الأشموني / ٢٨٧٢.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ١٢١، ١٢٢ (بتصرف يسير).

(٥) انظر: الهمع ٥/ ٧٧.

(٦) بيت من "الكامل" للحارث بن خالد بن العاص المخزومي. شاعر من أهل مكة. توفي نحو سنة ٨٠هـ، كان يذهب مـذهب عمر بن أبي ربيـعة فلا يتجـاوز الغزل إلى المديح ولا الهجـاء. (الأغاني ٣/ ٣١١ـ ٣٤٣، الخزانة ١/ ٤٥٣، ٤٥٤).

ظُلَيْم: ترخيم "ظليمة" وهو اسم امرأة.

والبيت في: ديوان الحـارث ٩١، مجالس ثعلب ١/ ٢٢٤، أمالي ابن الشـجري ١/ ١٦١، المغني ٦٩٧، ٨٨٢، التصريح ٢/ ٦٤، الخزانة ١/ ٤٥٤، الدرر ٥/ ٢٥٨.

فـ "مصـاب" اسم مصـدر ميـمي مضاف إلـى الكاف من إضافة المـصدر إلى فـاعله. و "رجلاً" بـالنصب مفـعـول، والجمـلة بعدها نعـت، و "ظلم" خبـر "إنَّ"[1].

وقسم في عمله خلاف وهو المأخوذ من حـدث لغيره كالثواب والعطاء والكلام اتخذت من مـواد الأحداث ووضعت لمـا يثاب به ولما يُعطى وللجـملة من القول، فـمنع إعمـاله البـصريون، وأجـازه بعـضهم في الضـرورة. وأجـازه الكوفيـون والبغداديون في سعة الكلام وجعلوه مقيساً[2].

باب أبنية المصادر

قال الناظم:

وفَعِلَ اللازمُ بابُه فَعَلْ كَفَرِحٍ كجوى وكَشَلَلْ

يعني بذلك أن قياس مصدر فَعِل غيـر المتعدي فَعَل ـ بفتح الفاء والعين ـ سواء أكان الفعل صحيحاً نحو: فَرِحَ فَرَحاً، أم معتلاً نحو: جَوِيَ جَوًى[3]، أو مضعفاً نحو: شَلَّ شَلَلاً، فإن أصله شَلِلَ بكسر اللام[4].

وقد أطلق الـناظم في "فَعِل" اللازم، وهو مُـقيَّد بأن لا يدل عـلى لون؛ فإن الغالب على مصدره الفُعْلة[5] نحو: سَمِرَ سُمْرَةً، وشَهِب شُـهبةً، وكَهِب كُهْبَةً: لون بين الزرقة والحمرة[6]. وأَدِمَ أُدْمَةً إذا ابيضَّ.

(١) انظر: التصريح ٢/ ٦٤، حاشية ابن الحاج على شرح المكودي ١/ ٢١٥.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٣٩٦، شرح الجمل ٢/ ٢٧، توضيح المقاصد ٣/ ٩.

(٣) الجوى: شدة الوجد من عشق أو حزن. لسان العرب (جوى) ١٤/ ١٥٨.

(٤) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ٣٠، المساعد ٢/ ٦٢٢، الهمع ٦/ ٤٩.

(٥) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ٣٠، التصريح ٢/ ٧٣، شرح الأشموني / ٣٠٤٢.

(٦) قال ابن منظور: (الكُهْبَة: غبرة مشربة سواداً في ألوان الإبل) لسان العرب (كهب) / ٧٢٨١.

وقد قيَّد ابن مالك ذلك في شرح عمدة الحافظ[1]. وقال في شرح التسهيل: (وكون فُعْلَة للألوان كشُهْلَة وسُمْرة وأُدْمَة وورُقَة وظُلْمَة وكُدْرَة وغُبْرَة وشُقْرَة وخُضْرَة ودُهْمَة وحُمْرَة وصُفْرَة)[2].

وقال في الباب نفسه:

وما يلي الآخرُ مُدَّ وافتحا مع كَسْرِ تلْوِ الثانِ مما افتُتحا

بهمز وصل كاصطفى... ... ...

يريد بذلك أن صوغ المصدر من كل فعلٍ مزيدٍ أوله همزة وصل يكون بكسر ثالثه ـ وهو تلو الثاني ـ وزيادة ألف قبل آخره نحو: اقتدر اقتداراً واصطفى اصطفاءً وانفرج انفراجاً واحمرَّ احمراراً واستخرج استخراجاً.

وفي النظم إطلاق ينبغي أن يقيَّد بأن لا يكون أصله "تفاعَلَ" ولا "تفعَّل" نحو: اطَّايَرَ واطَّيَّرَ ـ بإدغام التاء في الطاء ـ إذ أصلهما تطَايَر وتَطَيَّر، فإن هذين لا يكسر ثالثُ مصدريهما ولا يزاد ألفٌ آخريهما، بل يُضم ما يليه الآخر نظراً إلى الأصل فيقال: اطَّايَرَ يَطَّايَرُ اطِّايُراً، واطَّيَّر يَطَّيَّرُ اطِّيُّراً[3].

باب "أفعل التفضيل"

قال ابن مالك:

وأفعلَ التفضيل صله أبدا تقديراً او لفظاً بـ "مِنْ" إنْ جُرِّدا

لا يخلو أفعل التفضيل من أحد ثلاثة أحوال؛ الأول: أن يكون مجرداً. الثاني: أن يكون مضافاً. الثالث: أن يكون بالألف واللام.

(١) انظر: ٢/ ٧١٧.

(٢) شرح التسهيل ٣/ ٤٧٠.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ٣٣، المساعد ٢/ ٦٢٥، التصريح ٢/ ٧٥، شرح الأشموني ٢/ ٣٠٨.

ومراد ابن مالك فيما سبق من نظم أن أفعل التفضيل إذا كان مجرداً وجب وصل "من" به لفظاً أو تقديراً جارَّةً للمفضل عليه، نحو: زيدٌ أفضل من عمرٍو، وقال تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعزُّ نَفَراً﴾[1] أي: وأعز منك نفرا.

وقد أطلق في قوله: "صله أبداً" فاقتضى أنه لا يُفصل بين "أفعل" وبين "مِنْ" وليس على إطلاقه؛ إذ يجوز الفصل بينهما بمعمول "أفعل" كقوله تبارك وتعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالمُؤْمِنِين مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾[2] قال الشاعر[3]:

فلأنتَ أسمح للعفاة بسؤلهم عند الشصائب من أبٍ لبنيه[4]

وقد يُفصل بينهما بغير المعمول له كالفصل بالمنادى نحو قول جرير:

لم ألقَ أخبثَ يا فرزدقُ منكمُ ليلاً وأخبث بالنهار نهارا[5]

وكالفصل بـ "لو" وما اتصل بها، كقول الشاعر[6]:

ولَفُوكِ أطيبُ لو بذلتِ لنا من ماءِ مَوْهَبةٍ على خَمَرِ[7]

(١) من الآية ٣٤ من سورة الكهف.

(٢) من الآية ٦ من سورة الأحزاب.

(٣) لم أعثر على قائله.

(٤) من "الكامل". "الشصائب": جمع شِصْب وهو الشدة. لسان العرب (شصب) ١/ ٤٥٩، والعُفاة: من يسألون، جمع عاف.

والبيت في: شرح التسهيل ٣/ ٥٣، الارتشاف ٣/ ٢٣٠، المساعد ٢/ ١٦٨.

(٥) من "الكامل". وهو في الديوان ١٧٤، شرح عمدة الحافظ ٢/ ٧٦٤، تذكرة النحاة ٤٧، الارتشاف ٣/ ٢٣٠، المساعد ٢/ ١٦٩، الهمع ٥/ ١١٦، الخزانة ٨/ ٢٦٣، الدرر / ٢٩٨٥.

(٦) لم أعثر على قائله.

(٧) من "الكامل". والموهبة: نقرة في الجبل يستنقع فيها الماء، والجمع مواهب.

والبيت في: جمهرة اللغة (ب و هـ) ١/ ٣٨٣، شرح التسهيل ٣/ ٥٤، شرح عمدة الحافظ ٢/ ٧٦٤، توضيح المقاصد ٣/ ١١٧، الارتشاف ٣/ ٢٣٠، المساعد ٢/ ١٦٩، الهمع ٥/ ١١٦، شرح الأشموني ٣/ ٤٦، الدرر ٥/ ٢٩٧.

وبالتمييز نحو: "زيدٌ أحسن وجهاً من عمرو". نصّ على ذلك ابن مالك نفسه في التسهيل وشرحه[1]، وشرح الكافية الشافية[2]، وشرح عمدة الحافظ[3]. وممَّن صرَّح بجواز الفصل أيضاً أبو حيان[4]، والمرادي[5]، وابن عقيل[6]، والدماميني[7]، والسيوطي[8].

باب "النعت"

قال ابن مالك:

ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الإفراد والتذكيرا

الأصل في المصدر ألاَّ يُنعت به؛ لأنه جامد يدل على المعنى لا على صاحبه، لكنه شبيه بالمشتق فجاء الوصف به في كلام العرب كثيراً، ومع كثرته فهو غير مطرد.

وقد التزمت العرب ـ حين الوصف بالمصدر ـ الإفراد والتذكير فقالت: مررت برجلٍ عَدْلٍ وبرجلين عَدْلٍ، وبامرأتين عَدْلٍ، وبنساء عَدْلٍ.

كأنهم قصدوا بذلك التنبيه على أن الأصل فيه: مررت برجل ذي عدل، وذَوَيْ عدل، وذَوِي عدل، وذات عدل وذواتَيْ عدل وذوات عدل. فلما حذفوا المضاف تركوا المضاف إليه على ما كان عليه من الإفراد[9].

(١) انظر: التسهيل ١٣٣، وشرحه ٣/ ٥٤.

(٢) انظر: ٢/ ١١٣١، ١١٣٢.

(٣) انظر: ٢/ ٧٦٣، ٧٦٤.

(٤) انظر: تذكرة النحاة ٤٧، الارتشاف ٣/ ٢٣٠.

(٥) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ١١٧، ١١٨.

(٦) انظر: المساعد ٢/ ١٦٩.

(٧) انظر: تعليق الفرائد ج(١) مجلد (٤) ٢٢٨٢.

(٨) انظر: الهمع ٥/ ١١٦.

(٩) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٦٠، توضيح المقاصد ٣/ ١٤٥، شرح المكودي ١٣٦.

أو أنه مؤول إما على وضع "عدل" موضع عادل، وإما على المبالغة بجعل العين نفس المعنى مجازاً أو ادعاء[1].

وقد أطلق ابن مالك في قوله: "بمصدر" وهو مقيّد بألاّ يكون في أوله ميم زائدة كمزار ومسير؛ فإنه لا يُنعت به لا باطراد ولا بغيره[2]؛ لكونه لم يُسمع[3].

وقال في الباب نفسه:

ونعت غير واحدٍ إذا اختلف فعاطفاً فرِّقه لا إذا ائتلف

يعني إذا تعددت النعوت واتحد معنى النعت فإنه يستغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه إذا كان المنعوت مثنًى أو مجموعاً نحو: مررت برجلين كريمين أو برجال كرام.

أمَّا إذا اختلف معنى النعتين أو النعوت فإنه يعطف فيها النعوت بعضها على بعض بالواو نحو: مررت برجلين كريم وبخيل، أو برجال كريم وبخيل وعاقل.

وأُورد على ابن مالك إطلاقه اسم الإشارة فإنه لا يجوز تفريق نعته فلا يجوز: مررت بهذين الطويل والقصير. نصَّ على ذلك سيبويه وغيره[4].

قال سيبويه: (لا تقول: مررت بهذين الطويل والقصير، وأنت تريد أن تجعله من الاسم الأول بمنزلة هذا الرجل)[5].

وعلة عدم الجواز تتمثل في كون اسم الإشارة ونعته كشيء واحد[6].

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٣/ ٢٠١، وانظر: شرح الجمل ١/ ١٩٨.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ١٤٥، شرح الأشموني ٣/ ٦٥، حاشية ابن الحاج على المكودي ١٣٦.

(٣) انظر: حاشية ابن الحاج على المكودي ١٣٦.

(٤) انظر: شرح الجمل ١/ ٢٠٩، توضيح المقاصد ٣/ ١٤٥، المساعد ٢/ ٤١٣.

(٥) الكتاب ١/ ٢٢١.

(٦) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٧٤.

قال أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ): (وإنما لا تقول: مررت بهذين الطويل والقصير؛ لأن "هذا" مع ما يوصف به بمنزلة اسم واحد، فمنزلة وصفه منه منزلة حرف من حروفه، فكما لا يجوز أن تثني الاسم وتجمعه قبل تمامه كذلك لا يجوز أن تثني "هذا" قبل أن تتمَّه بضم الصفة إليه)[١].

ولأن كل نعت لابد له من ضمير يعود على المنعوت لربطه به عدا أسماء الإشارة فإنها لا تُنعت بغير الجوامد نحو: مررت بهذا الرجل، فلو وصفت بالمشتق كان هذا المشتق قائماً مقام الجامد نحو: مررت بهذا العاقل، تريد: بهذا الرجل العاقل، فحذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه. وإذا تقرر أنها توصف بالجوامد والجوامد لا تحتمل الضمير جعلوا نائباً عن الضمير في الربط كونه موافقاً لموصوفه في الإفراد والتثنية والجمع، فلو قلت: مررت بهذين الطويل والقصير لزالت المشاكلة التي هي الرابط بين الصفة والموصوف في أسماء الإشارة[٢].

وإذا قيل: مررت بهذين المسلم والكافر لم يجز على النعت وجاز على البدل ويصير التقدير: مررت بالمسلم والكافر، على أن فيه ضعفاً يتمثل في إقامة الصفة مقام الموصوف؛ إذ التقدير: مررت بهذين الرجلين الرجل المسلم والرجل الكافر[٣].

وقال ابن مالك في الباب نفسه:

وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواهما كالفعل فاقفُ ما قفوا

يعني أن النعت يجري في مطابقة المنعوت وعدمها مجرى الفعل الواقع موقعه في الإفراد والتثنية والتذكير والتأنيث، وذلك إذا رفع النعتُ ضمير المنعوت، سواء أكان معناه له أو لسببه نحو: مررت برجل حسن أو حسن الوجه[٤].

(١) التعليقة ١/ ٢٢٣.

(٢) شرح الجمل ١/ ٢١٣ (بتصرف)، وانظر: التصريح ٢/ ١١٤.

(٣) انظر: الملخص ١/ ٥٥٣.

(٤) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ١٣٧.

وتقول: زيد رجل حسن، والزيدان رجلانِ حسنانِ، والزيدون رجال حَسَنُونَ، وهند امرأة حسنةٌ والهندان امرأتان حَسَنَتَان والهندات نساء حَسَنَاتٌ. فيطابق في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع كما يطابق الفعل لو جئت مكان النعت بفعل فقلت: رجلٌ حَسُنَ ورجلان حَسُنا، ورجال حَسُنُوا، وامرأة حَسُنت وامرأتان حَسُنَتَا ونساءٌ حَسُنَّ[1].

وإن كان جارياً على ما هو لشيء من سببيه ولم يرفع السببي فهو كالجاري على ما هو له في مطابقته للمنعوت؛ لأنه مثله في رفعه ضمير المنعوت نحو: مررت بامرأة حسنة الوجه أو حسنةٍ وجهاً، وبرجلين كريمي الأب أو كريمين أباً، وبرجال حسان الوجوه أو حسان وجوهاً.

وإن رفع السببي كان بحسبه في التذكير والتأنيث كما هو في الفعل، فيقال: مررت برجال حسنة وجوههم وبامرأة حسنٍ وجهها كما يقال: حَسُنَت وجوهُهم وحَسُن وجهُها، وهذا معنى قوله: "كالفعل"[2].

وفيما ذكره من مطابقة النعت للمنعوت إطلاق، وهو مشروط بأن لا يمنع منها مانع كما في: صبور وجريح،[3] فإنه يستوي فيه المذكر والمؤنث فيقال: رجل صبور وامرأة صبور، ورجل جريح وامرأة جريح. ومثل ذلك مفعيل ومفعال كمعطير ومذكار ومحضير ومذكار ومطعام[4].

وكذا لو كان النعت أفعل تفضيل مجرداً أو مضافاً لمنكور[5]، فيقال: زيدٌ أفضلُ من عمرو وفاطمة أفضلُ من هند، وزيد أفضلُ رجلٍ وفاطمة أفضل امرأةٍ.

(١) انظر: شرح ابن عقيل ٣/ ١٩٣.

(٢) انظر: شرح الأشموني ٣/ ٦١.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ٦٢، حاشية الصبان ٣/ ٦٢.

(٤) انظر: شرح ألفية ابن معطي ١/ ٢٨٦، الارتشاف ٢/ ٥٨١، شرح ابن عقيل ١/ ٦١.

(٥) انظر: حاشية الصبان ٣/ ٦٢.

وقال في الباب نفسه أيضاً:

واقطع أو اتبع إنْ يكن معيَّنا بدونها أو بعضها اقطع معلنا

يريد بذلك أنه إذا تعددت النعوت لمنعوت واحد وكان هذا المنعوت متضحاً بدونها كلها جاز فيها جميعها الإتباع والقطع، وكذا يجوز الجمع بينهما أي بين القطع والإتباع بشرط تقديم النعت المتبع على النعت المقطوع[1]. تقول: مررت بزيدٍ الكريمِ العاقلِ اللبيبِ ـ بالإتباع ـ ومررت بزيدٍ الكريمُ العاقلُ اللبيبُ بالقطع رفعاً على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو الكريمُ العاقلُ اللبيبُ، وتقول: مررت بزيدٍ الكريمَ العاقلَ اللبيبَ بالقطع نصباً على إضمار فعلٍ لا يجوز إظهاره تقديره: أخص الكريمَ العاقلَ اللبيبَ[2].

ولك أن تُتبع بعضاً وتقطع بعضاً فتقول: مررت بزيدٍ الكريمِ العاقلُ اللبيبُ؛ برفع "العاقل واللبيب" أو نصبهما على ما مرَّ.

كما يجوز في القطع أن ترفع بعضاً وتنصب بعضاً فتقول: مررت بزيدٍ الكريم العاقلُ اللبيبَ[3].

وإن كان المنعوت معيَّناً ببعض النعوت دون بعض وجب فيما لا يتعين إلا به الإتباع وجاز فيما يتعين بدونه الإتباع والقطع[4].

ويستثنى من إطلاق الناظم النعت المؤكِّد نحو: ﴿وقَال اللهُ لا تَتَّخِذُوا إلهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾[5] وما التزمت العرب النعت به نحو نظرت إلى الشِّعرى

(١) وذلك تجنباً للفصل بين الموصوف وصفته بأجنبي.

(٢) انظر: التبصرة والتذكرة ١/ ١٨١، شرح الكافية الشافية ٣/ ١١٦٢، شرح الألفية لابن الناظم ٤٩٧.

(٣) انظر: الجمل ١٥، شرح الألفية لابن الناظم ٤٩٧.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل ٣/ ٢٠٤.

(٥) من الآية ٥١ من سورة النحل.

العبور[1]، والجاري على مشارٍ به نحو: مـررت بهذا العالم. فلا يجوز القطع في هذه الثـلاثة. وما سـوى نعوت هـذه الثلاثة فـالقطع فيـهـا جائز على الوجـهين المذكورين[2].

وقد استثنى ابن مـالك هذه في التسهيل فقال: (فـإن عدم الاتحاد وجب القطع بالرفع على إضمـار مبتـدأ، أو بالنصب على إضمار فـعل لائق ممنوع الإظهار في غير تخصيص بوجهيه في نعت غير مؤكد ولا ملتزم، ولا جار على مشارٍ به)[3].

باب "عطف النسق"

قال الناظم:

ومثلُ "أو" في القصد "إمَّا" الثانيه في نحو "إمَّا ذي وإمَّا النائيهْ"

ظاهر كلام ابن مـالك أن "إمَّا" تأتي للمعاني المذكـورة في "أو" مطلقاً وليس كـذلك؛ لأن "إمَّـا" لا تكون للإضـراب، ولا بمعنى الواو[4]؛ إذ إن "أو" تأتي لمعان سبعة كما ذكر النحاة[5] هي:

التخيير نحو: خذ من مـالي درهماً أو دينارا، وللإباحة نحو: جالس الحسن أو ابن سيرين. والفرق بين التخيير والإباحة أن الإباحة لا تمنع الجمع والتخيير يمنعه.

وتأتي للتقسيم نحو: الكلمة اسم أو فعل أو حرف، وللإبهام على السامع كمثل: جاء زيدٌ أو عمرو؛ إذا كنت عالماً بالجائي منهما وقصدت الإبهام على السامع.

---

(١) الشِّعرى: كوكب نيِّر يطلع بعد الجوزاء في شدة الحر. وسميـت العبور لعبورها السماء عرضاً ولم يعبرها عرضاً غيرها. لسان العرب (شعر) ٤/ ٤١٦.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ٤/ ١٢٧، المساعد ٢/ ٤١٦، شرح الأشموني ٣/ ٦٩، الهمع ٥/ ١٨٢.

(٣) التسهيل ١٦٩.

(٤) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ٢١٣، شرح المكودي ١٤٤، شرح الأشموني ٣/ ١٠٩.

(٥) انظر معاني "أو" في: شرح الألفية لابن الناظم ٥٣٣، المغني ٨٨، شرح ابن عقيل ٣/ ٢٣٢، ٢٣٣.

وتأتي للشك نحو: جاء زيدٌ أو عمرو؛ إذا كنت شاكاً في الجائي منهما. وللإضراب كأن تقول: أنا أخرجُ، ثم تقول: أو أُقيم؛ أضربت عن الخروج وأثبت الإقامة.

وتكون بمعنى الواو كقوله تعالى: ﴿ولاَ تُطِعْ مِنْهُم آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾[1].

وأمَّا "إمَّا" فلها خمسة معان[2] هي:

التخيير كقوله تعالى: ﴿إمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وإمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْناً﴾[3].

والإباحة نحو: "تعلم إمَّا فقهاً وإمَّا نحواً، وجالس إمَّا الحسن وإمَّا ابن سيرين".

والتفصيل نحو: ﴿إنَّا هَدَيْناهُ السَّبِيلَ إمَّا شاكراً وإمَّا كفوراً﴾[4].

والشك نحو: لزيد من العبيد إمَّا تسعة وإمَّا عشرة.

والإبهام نحو: ﴿وآخَرُونَ مُرْجَونَ لأَمْرِ اللهِ إمَّا يُعَذِّبُهُم وإمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ﴾[5].

ولا تأتي بمعنى الواو ولا بمعنى "بل".

قال المرادي ـ عن النظم ـ: (لا يصح حمله على ظاهره؛ لأن "إمَّا" لا ترد بمعنى الواو ولا بمعنى "بل" والعذر له أن ورود "أو" لهذين المعنيين قليل ومختلف فيه، فالإحالة إنما هي على المعاني المتفق عليها)[6].

---

(١) من الآية ٢٤ من سورة الإنسان.

(٢) انظر هذه المعاني في: الأزهية ١٣٩، التبصرة والتذكرة ١/ ١٣٤، شرح الجمل ١/ ٢٣٢، الارتشاف ٢/ ٦٤١.

(٣) من الآية ٨٦ من سورة الكهف.

(٤) من الآية ٣ من سورة الإنسان.

(٥) من الآية ١٠٦ من سورة التوبة.

(٦) توضيح المقاصد ٣/ ٢١٣.

وقال في الباب نفسه:

وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازماً قد جُعلا

يرى جمهور البصريين والفراء (٢٠٧هـ) أنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور إلا بعد إعادة حرف الجر[١]، ولا يجوز تركه في غير ضرورة، فلا يجوز: مررت بك وزيدٍ.

ويرى الكوفيون ـ ما عدا الفراء ـ جواز ذلك؛ لوروده في التنزيل وكلام العرب، كقوله تعالى: ﴿واتَّقُوا اللهَ الَّذي تَسَاءَلُونَ بِهِ والأَرْحامِ﴾[٢] ـ بالجر ـ وهي قراءة حمزة (١٥٦هـ)[٣].

ووافق الكوفيين في ذلك كلٌّ من يونس بن حبيب (١٨٢هـ) والأخفش (٢١٥هـ) وأبو على الشلوبيني[٤] (٦٤٥هـ) وصحَّحه ابن مالك.

قال في الألفية:

وليس عندي لازماً إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا

قيل: وقد أطلق الناظم في ذلك وينبغي أن يقيَّد العطف على الضمير المجرور بأن يكون الحرف غير مختص بجر الضمير احترازاً من المجرور بـ "لولا" على مذهب سيبويه[٥]، فإنه لا يجوز عطف الظاهر عليه قال: ("لولاك ولولاي" إذا أضمرت الاسم فيه جُرَّ، وإذا أظهرت رُفع، ولو جاءت علامة الإضمار على

(١) انظر: الكتاب ١/ ٣٩٢، الأصول ٢/ ٧٩.

(٢) من الآية الأولى من سورة النساء.

(٣) انظر: السبعة في القراءات ٢٢٦، المبسوط ١٧٥، الغاية ١٣٢. وقرأ بقية السبعة بالنصب.

(٤) انظر: التسهيل ١٧٧، ١٧٨، توضيح المقاصد ٣/ ٢٣١، الهمع ٥/ ٢٦٨.

(٥) انظر: التذييل والتكميل ٤/ ١٧٦، الجنى الداني ٦٠٥، الهمع / ٢١٠٤.

القياس لقلت: لولا أنت، كما قال سبحانه: ﴿لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤمِنِينَ﴾[1] ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً، والدليل على ذلك أن الياء والكاف لا تكونان علامة مضمر مرفوع)[2].

وعلى ذلك فإنه لو عُطف على مجرورها ظاهرٌ لم يجز؛ لأنه يلزم منه جر "لولا" المظهرَ وهو غير جائز عند سيبويه. فلو رفعت على توهم أنك نطقت بضمير الرفع ففي جوازه نظر نحو: لولاك وزيدٌ لكان كذا[3]. وإذا تقرر ذلك عُلم أن تقييد ما أطلقه الناظم في محله.

باب "النداء"

قال الناظم:

وذاك في اسم الجنس والمشار لَهْ قلَّ. ومَنْ يمنعه فانصر عاذلَهْ

كلامه في هذا البيت والذي قبله في حذف حرف النداء، ومراده هاهنا أن حذفه مع اسم الإشارة واسم الجنس قليل حتى إنَّ أكثر النحويين منعوه، ولكن أجازه طائفة منهم، وتبعهم المصنف، ولهذا قال: "ومن يمنعه فانصر عاذله".

ومثال حذفه مع اسم الإشارة قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْتُم هَؤلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾[4] أي: يا هؤلاء.

ومثاله مع اسم الجنس قوله: "افتد مخنوقُ"[5]، و "أطرق كرا"[6].

---

(١) من الآية ٣١ من سورة سبأ.

(٢) الكتاب ١/ ٣٨٨.

(٣) انظر: التذييل والتكميل ٤/ ١٧٦.

(٤) من الآية ٨٥ من سورة البقرة.

(٥) مثل يضرب لكل مشفوق عليه مضطر يقع في شدة ويبخل بافتداء نفسه بماله. مجمع الأمثال للميداني ٢/ ٧٨.

(٦) رُقْية يصيدون بها الكروان، يقولون " أطرق كرا إن النعام في القرى " فيسكن ويلبد في الأرض فيُلقى عليه ثوب فيصاد. والمعنى: إن النعام الذي هو أكبر منك قد اصطيد وحُمل من البدو إلى القرى. مجمع الأمثال ١/ ٤٣١. والأصل فيه: يا كروان فرخم على لغة من لا ينتظر فقلبت الواو ألفاً.

وقد أطلق ابن مالك اسم الجنس وهو مقيَّد بالمبني للنداء؛ إذ هو محل الخلاف حيث منع البصريون حذف حرف النداء معه، وأجازه الكوفيون[1] وهو اختيار الناظم كا سبق.

ومن شواهد الحذف أيضاً قوله ﷺ ـ مترجماً عن موسى عليه السلام ـ: "ثوبي حجرُ "[2] أراد: ثوبي يا حجر. وقول العرب: "أصبح ليلُ "[3].

وقد قيد الناظم في التسهيل وشرح الكافية الشافية هذا الإطلاق بالمبني للنداء مع التنبيه إلى قلته[4]. قال في شرح الكافية الشافية: (إن قصدت واحداً معيناً فالأكثر ألا يُحذف الحرفُ.

وقد يحذف في الكلام الفصيح كقول النبي ﷺ ـ مترجماً عن موسى ﷺ ـ: "ثوبي حجر"، وكقوله ﷺ: "اشتدي أزمةُ تنفرجي"[5]، وفي هذين الحديثين غنًى عن غيرهما من الشواهد نثراً ونظماً)[6].

ويرى المرادي أنه من الإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظماً ونثراً، وقصر اسم الإشارة على السماع؛ إذ لم يوجد إلا في الشعر. وأما نحو

(١) انظر: المقتضب ٤/ ٢٦١، الأصول ١/ ٣٢٩، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩١، الارتشاف ٣/ ١١٧، شرح المكودي ١٤٨، الهمع ٣/ ٤٣.

(٢) قاله ﷺ حكاية عن موسى عليه السلام حين فرَّ الحجر بثوبه حين وضعه عليه وذهب ليغتسل. أي: ثوبي يا حجر. صحيح البخاري (غسل ٣٠)، برواية ثوبي يا حجر، بإثبات الياء. وهو في صحيح مسلم ١/ ٢٦٧، مسند أحمد ١/ ٣١٥ بحذف الياء.

(٣) مثل يقال في الليلة الشديدة التي يطول فيها الشر. مجمع الأمثال ١/ ٤٠٤.

(٤) انظر: التسهيل ١٧٩، شرحه ٣/ ٣٨٧.

(٥) الجامع الصغير ص ٣٨.

(٦) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٠، ١٢٩١.

﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هؤُلاء﴾[1] فمتأول[2].

وأما اسم الجنس المفرد غير المعيَّن كقول الأعمى: "يا رجلاً خذ بيدي" فقد نصَّ في شرح الكافية الشافية على أنه لا يجوز حذف حرف النداء معه[3].

وقال في الباب نفسه:

وابن المعرَّف المنادى المفردا على الذي في رفعه قد عُهدا

إذا كان المنادى مفرداً ـ معرفة كان أو نكرة مقصودة ـ بُني على ما كان يُرفع به، فإن كان يرفع بالضمة بني عليها نحو: يا زيدُ ويا رجلُ، وإن كان يرفع بالألف أو بالواو فكذلك، نحو: يا زيدانِ ويا رجلان، ويا زيدون ويا رجيلون، ويكون في محل نصب على المفعولية.

والمراد بالمفرد هنا أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به.

وقد أطلق الناظم البناء وهو مقيَّد بأن لا يكون مجروراً باللام للاحتراز من نحو: يا لَزيدٍ لِعمرٍو في الاستغاثة، ويا لَلماءِ والعشبِ في التعجب فإن كلاً منهما مفرد معرَّف وهو معرب مجرور باللام[4].

وهذا التقييد مأخوذ من قول المصنف في التسهيل: (يُبنى المنادى لفظاً أو تقديراً على ما كان يرفع به لو لم يناد إن كان ذا تعريف مستدام أو حادث بقصد وإقبال غير مجرور باللام، ولا عامل فيما بعده، ولا مكمّل قبل النداء بعطف نسق)[5].

(١) من الآية ٨٥ من سورة البقرة.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ٣/ ٢٧٣. وتأويل الآية متمثل في أن "هؤلاء" بمعنى الذين وهو خبر عن "أنتم" أو بالعكس وجملة "تقتلون" صلة. أو أنَّ "هؤلاء" اسم إشارة وجملة "تقتلون" حال.

(٣) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٩٠.

(٤) انظر: شرح الأشموني ٣/ ١٣٩.

(٥) التسهيل ١٧٩.

فخرج باستثناء المجرور باللام المستغاث نحو: يا لَلَّه للمسلمين[1]، والمتعجب منه نحو: يا لَلماء ! وخرج بالعامل فيما بعده المضافُ نحو: يا غلامَ زيدٍ،ويا رجلَ سوءٍ، والمشبَّه بالمضاف نحو: يا عظيماً فضله ويا لطيفاً بالعباد،ويا ضارباً زيداً، ويا عشرين رجلاً. فهذا كله يُنصب.

وخرج بالمكمل قبل النداء بعطف نسق نحو: يا زيداً وعمراً لمن سمي بهما[2].

كما يؤخذ التقييد من قول المصنف في باب الاستغاثة: (إن استُغيث المنادى أو تُعجِّب منه جُرَّ باللام مفتوحةً بما يُجر في غير النداء)[3].

وقوله في الألفية:

إذا استُغيث اسمٌ منادًى خُفضا باللام مفتوحاً كـ: يا لَلْمُرتَضى

وقوله في الكافية الشافية:

باللام ذي الفتح منادًى اخفِضا إن استغثته كـ "يالَلمرتضى"

وحق لام الاستغاثة أن تكون مكسورة؛ لأنها لام الإضافة ولام الإضافة تكون مكسورة مع الظاهر كقولك: المال لِزيدٍ لكنها فتحت للفرق بين المستغاث به والمستغاث له، فإذا قيل: يا لزيدٍ للخطب الجليل، فكأنه قال: أدعو زيداً للخطب الجليل[4]. ولأن المستغاث منادى، والمنادى واقع موقع الضمير، ولام الجر تفتح معه، تقول: يا لَزيدٍ بفتح اللام كما تقول: يا لَك،بفتحها[5].

(١) جاء في الخبر أنه لما طعن العلجُ عمرَ رضي الله عنه صاح: يالَلَّه للمسلمين. انظر: المقتضب ٤/ ٢٥٤.

(٢) انظر: المساعد ٢/ ٤٩٠، ٤٩١.

(٣) التسهيل ١٨٤.

(٤) انظر: المقتصد ٢/ ٧٨٨، شرح المفصل ١/ ١٣٠.

(٥) انظر: الأصول ١/ ٣٥١، شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٠٦١، التصريح ٢/ ١٨١.

وذكر أبو بكر بن السراج (٣١٦هـ) تعليلاً لفتح لام المستغاث به، وهو أن أصل لام الجر إنما هو الفتح لكنها كسرت مع المظهر ليفصل بينها وبين لام التوكيد، ألا ترى أنك تقول: إن هذا لَزيدٌ، إذا أردت: إن هذا زيدٌ، فاللام هنا للتوكيد، وتقول: إن هذا لِزيدٍ، إذا أردت أنه في ملكه، ولو فتحت هاهنا لالتبسا[١].

وقال في الباب نفسه أيضاً:

وأيُّها مصحوبَ "أل" بعدُ صفهْ يلزم بالرفع لدى ذي المعرفهْ

يعني أن "أيّاً" إذا كانت منادى لزم وصفها بمصحوب "أل" واجب الرفع نحو "يا أيها الرجل" وأصل ذلك أنهم أرادوا نداء "الرجل" وفيه الألف واللام، فلما لم يمكن ذلك والحالة هذه كرهوا نزعهما وتغيير اللفظ عند النداء؛ لأن الغرض إنما هو نداء ذلك الاسم فجاءوا بـ "أيّ" وصلة إلى نداء الرجل وهو على لفظه، وجعلوه لاسم المنادى وجعلوا الرجل صفةً له[٢]. و "ها" زائدة للتنبيه، وهي عوض من مضافها المحذوف[٣]، أو تأكيد لمعنى النداء[٤].

وإنما وجب رفع ما بعد "أي"؛ لأنه هو المنادى في الحقيقة و "أيّ" مبهم مُتوصَّلٌ به إليه[٥]، فجعلوا حركته الإعرابية بحركته التي كانت تكون له لو كان مباشراً بالنداء. أو أنه لما كانت صفة المبهم مع المبهم كالشيء الواحد صار "الرجل" في قولك: "يا أيُّها الرجلُ" كأنه منتهى الاسم فجعلوا حركته الإعرابية التي تكون له لو كان منتهى الاسم حقيقة[٦].

(١) انظر: الأصول ١/ ٣٥١.

(٢) انظر: المقتصد ٢/ ٧٧٧.

(٣) الذي حذف منها هو الإضافة في قولك: أيّ الرجلين، وأي الغلامين.

(٤) انظر: الهمع ٣/ ٥٠.

(٥) انظر: المقتضب ٤/ ٢١٦، الأصول ١/ ٣٣٧.

(٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٧٠ (بتصرف) وانظر: التبصرة والتذكرة / ٣٤٤١.

وجمهور النحويين على أن "أيّا" هذه توصف إما باسم جنس بأل، أو موصول ذو "أل"، أو اسم إشارة نحو: يا أيها الرجل، وقوله تعالى: ﴿يا أَيُّها الَّذي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾[1]، ويا أيُّها ذا الرجل.

وقد أطلق الناظم في قوله: "مصحوب أل"، وقيَّد في التسهيل[2] وشرح عمدة الحافظ بكون "أل" جنسية وليس في كلامه السابق ما يرشد إلى ذلك.

وقال في شرح عمدة الحافظ: (وتُنادى "أي" ملتزماً وصلها بهاء ووصفها بمرفوع مشار به، أو موصول، أو مقرون بـ "أل" الجنسية)[3].

وهذا التقييد لابدّ منه. وقد نبَّه في شرح التسهيل على أنه لا يقال: يا أيها العباس؛ لأن "أل" فيه للمح الأصل، ولا: يا أيها الصَّعِق[4]؛ لأن "أل" فيه للغلبة، ولا "يا أيها الزيدان"؛ لأن "أل" فيه للعهد[5].

أمَّا إذا قلت: "يا أيها الرجل" فـ "أل" جنسية، وصارت بعد "أي" للحضور كما صارت كذلك بعد اسم الإشارة.

وأجاز الفراء والجرمي إتباع "أيّ" بمصحوب "أل" التي للمح الصفة نحو: "يا أيها الحارث". والمنع مذهب الجمهور. ويتعيَّن أن يكون ذلك عطف بيان عند من أجازه[6].

---

(١) من الآية ٦ من سورة الحجر.

(٢) انظر: ١٨١.

(٣) شرح عمدة الحافظ ١/ ٢٧٩.

(٤) الصعق في اللغة: اسم يطلق على كل من رمي بصاعقة، ثم اختص بعد ذلك بخويلد بن نفيل. جمهرة اللغة ٢/ ٨٨٦.

(٥) انظر: شرح التسهيل / ٣٩٩٣.

(٦) انظر: الارتشاف ٢/ ٢٧، المساعد ٢/ ٥٠٤، شرح الأشموني ٣/ ١٥١.

باب "الاستغاثة"

قال ابن مالك:

إذا استُغيث اسمٌ منادًى خُفِضا باللام مفتوحاً كـ "يا لَلْمُرتضى"

يعني أن المستغاث به يُجر بلام مفتوحة؛ لأن المنادى واقع موقع المضمر، واللام تُفتح مع المضمر نحو: لك وله.

وقد أطلق الناظم بقوله: "مفتوحاً"، وهناك موضع تُكسر فيه لام المستغاث به وهو مع ياء المتكلم نحو: يا لي[1].

ومنه قول المتنبي:

فيا شوقُ ما أبقى ويالي من النوى ويا دمعُ ما أجرى ويا قلبُ ما أصبى[2]

أجاز ابن جني (٣٩٢هـ) أن يكون الضمير مستغاثاً به، كأنه استغاث بنفسه من النوى، وأن يكون مستغاثاً له، وحذف المستغاث به[3]. ووافقه ابن هشام في مغني اللبيب[4].

باب "الترخيم"

قال ابن مالك:

وجوِّزنه مطلقاً في كل ما أُنِّث بالها... ... ...

لا يخلو الاسم المنادى المراد ترخيمه من أن يكون مؤنثاً بالهاء أوْ لا، فإن كان

(١) انظر: توضيح المقاصد ٤/ ١٤، التصريح ٢/ ١٨١، شرح الأشموني ٣/ ١٦٣، عدة السالك ٤/ ٤٧.

(٢) البيت من "الطويل". وقد ورد في الارتشاف ٣/ ١٤١، المغني ٢٧٤، ٢٩٠، المساعد ٢/ ٥٢٩، شرح الأشموني ٣/ ١٦٣. ويصح كسر "شوق" و "دمع" و "قلب" على حذف ياء المتكلم، وإبقاء الكسرة دليلاً عليها، وضم الثلاثة على أنها نكرات مقصودة. و "ما" تعجبية، و "ما أصبى" أي ما أميلك إلى الهوى.

(٣) انظر: الارتشاف ٣/ ١٤١، المساعد ٢/ ٥٣٠، شرح الأشموني ٣/ ١٦٣.

(٤) ص٢٧٤.

خالياً منها فله عند البصريين خمسة شروط؛ أحدها: أن يكون علماً، وثانيها: أن يكون مفرداً، أي لا يكون جملة في الأصل كبرق نحره؛ لعدم تأثير النداء فيه، ولأن الجمل تحكى ولا تغير عن وضعها، وأن لا يكون مضافاً ولا مشبهاً به لكونهما معربين. وثالثها: أن يكون زائداً على ثلاثة، ورابعها: أن لا يكون مستغاثاً، وخامسها: أن لا يكون مندوباً؛ لأن المراد من الندبة مدّ الصوت، ومن الترخيم حذفه وقطعه فتنافيا(١).

فإن كان الاسم مؤنثاً بالهاء فمقتضى كلام الناظم أنه يجوز ترخيمه مطلقاً دون التقييد بما سبق مع أنه نصّ في شرح الكافية الشافية على أنه يشترط في ترخيم ما فيه هاء التأنيث التعيين وعدم الإضافة(٢).

قال المرادي: (وقد يُجاب بأن معنى قوله: "مطلقاً" أي بلا شرط من الشروط التي تخص المجرد كالعلمية. وأمَّا هذه الشروط فاشترك فيها النوعان، إلاَّ أن اشتراطه للإضافة في المجرد يوهم عدم اشتراطها في المؤنث بالهاء، فيقوى السؤال)(٣).

وذكر أبو حيان أنه يستثنى من الإطلاق "فُلَة" الخاص بالنداء، فإنه لا يجوز ترخيمه وإن كان مؤنثاً بالهاء(٤).

وحاول الصبان الاعتذار لابن مالك بجعل المراد بالإطلاق عن ذلك في الجملة، وإلا لاقتضى جواز ترخيم المؤنث بالهاء ولو كان مضافاً أو مركباً إسنادياً وليس كذلك(٥).

(١) انظر: المفصل ٤٧، توضيح المقاصد ٤/ ٣٥، شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٠٦٦-١٠٦٨.

(٢) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٥١.

(٣) توضيح المقاصد ٤/ ٣٥، ٣٦. وقد اشترط ابن مالك عدم الإضافة في المجرد حين قال:

... ... واحظُلا ترخيم ما من هذه الها قد خلا

إلا الرباعيَّ فما فوقُ العلمْ دون إضافة وإسناد متَمْ

(٤) انظر: التذييل والتكميل ٤/ ٢٢٥، المساعد ٢/ ٥٤٧، الهمع ٣/ ٧٩.

(٥) حاشية الصبان ٣/ ١٧٢.

قلت: هذا اعتذار حَسن من الصبان لكنه يحتاج إلى دليل. والله أعلم.

وقال في الباب نفسه:

وإن نويتَ بعد حذفٍ ما حُذفْ فالباقي استعمل بما فيه أُلفْ

من المعلوم أنه يجوز في المرخَّم لغتان؛ إحداهما: أن يُنوى المحذوفُ منه، ويعبر عنها بلغة من ينتظر الحرف ويترك الباقي فيها بعد الحذف على ما كان عليه من حركة أو سكون، فيقال في "جعفَر": يا جَعْفَ، وفي "حارِث": يا حارِ، وفي "قِمَطْر": يا قَمِطْ.

والأخرى: أن لا يُنوى المحذوف، ويعبر عنها بلغة من لا ينتظر الحرف. وفيها يُعامل الآخِرُ بما يُعامل به لو كان هو آخرَ الكلمة وضعاً، فتبنيه على الضم وتعامله معاملة الاسم التام فتقول: يا جعفُ، ويا حارُ، ويا قِمَطُ.

وقد أطلق الناظم في قوله: "بما فيه أُلف"؛ إذ إن مقتضى ذلك أنه لا يُغير ما بقي عن شيءٍ مما كان عليه قبل الحذف، ويرد على هذا الإطلاق ما كان مدغماً في المحذوف وهو بعد ألف فإنه إن كانت له حركة في الأصل حُرِّك بها نحو: "مُضارّ، وتَحاجّ" فإنه يقال فيهما: يا مضارِ ـ بالكسر ـ إن كان اسمَ فاعل، ويا مضارَ ـ بالفتح ـ إن كان اسم مفعول، ويا تحاجُ ـ بالضم ـ؛ لأن أصله: تَحاجُجٌ.

وإن كان أصلي السكون حُرِّك بالفتح؛ لأنها أقرب الحركات إليه نحو: "أسحارّ" ـ اسم نبت ـ تقول فيه: يا أسحارَ ـ بفتح الراء ـ هذا مذهب سيبويه[1].

(١) انظر: توضيح المقاصد ٤/ ٥٢، شرح الأشموني ٣/ ١٧٩، ١٨٠.

قال سيبويه: (وأمَّا رجل اسمه "إسحارٌ" فإنك إذا حذفت الراء الآخِرة لم يكن لك بُدٌّ من أن تحرك الراء الساكنة؛ لأنه لا يلتقي حرفان ساكنان، وحركته الفتحة؛ لأنه يلي الحرف الذي منه الفتحة، وهو الألف) الكتاب ١/ ٣٤٠.

وقد نبَّه ابن مالك إلى ذلك واستثناه في شرح عمدة الحافظ[١]، وشرح الكافية الشافية[٢]، والتسهيل[٣]؛ لأنه إذا حذف ثاني المثلين المدغم أحدهما في الآخر لم يجز بقاء الأول ساكناً حتى لا يجتمع ساكنان فيرد إلى ما كان له من الحركة في الأصل فيقال في "مُحاجٌّ": يا محاجِ إن كان اسم فاعل، ويا محاجَ إن كان اسم مفعول، وأما "تحاجٌّ" فأصله تحاجُجٌ فإن سُمي به ورخم لم يُقل إلا: يا تحاجُ بالضم؛ لأنه الاصل[٤].

وأمَّا "إسحارَّ" فإن وزنه إفعالّ بمثلين أولهما ساكن لا حظَّ له في الحركة، فإذا سمي به ورُخِّم على لغة من ينوي ثبوت المحذوف قيل: يا إسحارُ[٥] ـ بفتح الراء ـ لأن الفتح هو حركة أقرب المتحركات إليه[٦] وهو الحاء، والفتحة مجانسة للألف أيضاً[٧].

وقيل: حُرِّكت الراء بالفتح؛ لأن الفتح أفصح اللغات[٨].

باب "الممنوع من الصرف"

قال الناظم:

الصرف تنوينٌ أتى مبيِّنا معنًى به يكون الاسم أمكنا

إذا أشبه الاسمُ الحرفَ سُمِّي مبنياً وغير متمكن، وإن لم يشبه الحرفَ سمي معرباً ومتمكناً.

(١) انظر: ١/ ٣٠٩، ٣١٠.

(٢) انظر: ٣/ ١٣٦٧، ١٣٦٨.

(٣) انظر: ص١٨٩.

(٤) انظر: شرح عمدة الحافظ ١/ ٣٠٩، ٣١٠، شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٦٧.

(٥) انظر: الكتاب ١/ ٣٤٠.

(٦) انظر: الأصول ١/ ٣٦٤.

(٧) انظر: شرح الكافية الشافية ٣/ ١٣٦٨.

(٨) انظر: الملخص ١/ ٤٨٣.

والمعرب قسمان؛ أحدهما: ما أشبه الفعل، ويسمى غير منصرف ومتمكناً غير أمكن، والآخر: ما لم يشبه الفعل ويسمى منصرفاً، ومتمكناً أمكن.

وقد أراد ابن مالك في هذا النظم أن يبين أن الاسم المنصرف هو ما يدخله التنوين الدال على الأمكنية. فيُعلم أن ما لا ينصرف هو الاسم المعرب الذي لا يدخله ذلك التنوين.

وفي هذا التعريف مسامحة ـ كما قال ابن الناظم ـ؛ لأن من جملة ما لا يدخله التنوين الدال على الأمكنية باب "مسلمات" قبل التسمية فإن تنوينه للمقابلة، وليس من الممكن أن يقال: إنه غير مصروف[1].

وقد قيَّد الناظم ذلك في عمدة الحافظ فقال: (صرف الاسم تنوينه لتبيين أمكنيته... فاحترز بذكر تبيين الأمكنية من تنوين التنكير وتنوين المقابلة، وتنوين العوض وتنوين الترنم)[2].

وجاء تقييده في الكافية الشافية أكثر وضوحاً فقال:

تنوينُ معربٍ جلا تأصُّلا تنوين صرفٍ، والذي ذا قبلا

منصرفٌ ... ...

قال في شرح هذا: (قُيِّد تنوين الصرف بإضافته إلى معرب ليخرج تنوين التنكير والعوض من الإضافة إلى جملة فإنهما لا يلحقان معرباً. وخرج بقولي: "جلا تأصلا" تنوين المقابلة والمعوّض من غير إضافة إلى جملة، وتنوين الترنم اللاحق معرباً)[3].

(١) انظر: شرح الألفية، لابن الناظم ٦٣٣، وانظر: توضيح المقاصد ٤/ ١٢٠، حاشية الصبان ٣/ ٢٢٨.

(٢) شرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٤٠.

(٢) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٤٣٤.

وقال في الباب نفسه:

وابنِ على الكسر فعالِ علما مؤنثا، وهو نظير جُثَما

عند تميم ... ...

فأطلق الناظم في قوله: "عند تميم" وإنما هو عند بعضهم[1].

والكلام في "فَعالِ" المعدول عن "فاعلة" إذا كان علماً مؤنثاً، وفيه ثلاث لغات:

الأولى: لغة أهل الحجاز، وهي البناء على الكسر مطلقاً سواء أكان مختوماً بالراء أم بغيرها[2].

الثانية: لغة بعض بني تميم، وهي إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً.

قال المبرد: (ومنهم من يُجري الراء مُجرى غيرها ويمضي على قياسه الأول)[3].

الثالثة: لغة جمهور بني تميم، وهي إعراب هذا وأمثاله إعراب ما لا ينصرف في جميع الحالات إلاَّ إذا كان مختوماً بالراء فيُبنى ـ عندهم ـ على الكسر.

وقد فصَّل أبو علي الشلوبيني مذهب التميميين والحجازيين في "فَعالِ"

فقال: (جعله بنو تميم من باب ما لا ينصرف إلاَّ أن يكون في آخره راءٌ فإنهم يبنونه على الكسر في الغالب كسائر الباب. وبعض بني تميم يجعل ما في آخره الراء منه غير منصرف... وجميع الباب عند أهل الحجاز مبني على الكسر)[4].

(١) انظر: توضيح المقاصد ٤/ ١٦١.

(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٤٠، ٤١، ما ينصرف وما لا ينصرف ٧٥.

(٣) المقتضب ٣/ ٣٧٦.

(٤) التوطئة ٣٠٦، ٣٠٧.

وكذلك فعل الرضي (٦٨٦هـ) إذ قال: (لغة الحجازيين بناؤه كله. . . . وبنو تميم افترقوا فرقتين: أكثرهم على أن ذات الراء من هذا القسم مبنية على الكسر للوزن والعدل المقدر كحَضَارِ. . . . وأقلهم على أن جميع هذا القسم غير منصرف؛ من ذوات الراء كان أوْ لا)[١].

على أن بعض العلماء قد اقتصر ـ عند تناوله للغة بني تميم ـ على ذكر لغة جمهورهم كما فعل ابن السراج في الموجز[٢]، والصيمري في التبصرة والتذكرة[٣]، وابن الشجري (٥٤٢هـ) في الأمالي[٤].

ومنهم من يذكر اللغة الثانية، فقط المتمثلة في إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً كما فعل أبو بكر بن الأنباري (٣٢٨هـ) في شرح القصائد السبع الطوال[٥]، وابن عقيل في شرحه للألفية[٦].

باب "إعراب الفعل"

قال ابن مالك:

ونَصَبُوا بـ "إذَنِ" المستقبلا ... إنْ صُدِّرت، والفعلُ بعدُ مُوصلا

أو قبله اليمين. وانصِب وارفعا ... إذا "إذَنْ" من بعد عطفٍ وقعا

أراد أولاً أن يبين أنَّ "إذن" لا ينصب بها الفعل المضارع إلا بشروط هي: أن يكون الفعل دالاً على الاستقبال، وأن تكون مصدَّرة، وأن لا يُفصل بينها وبين منصوبها وذلك مثل أن يقال: أنا آتيك، فتقول: إذن أكرمَك.

(١) شرح الرضي ١/١٢٦.

(٢) انظر ص١١٠.

(٣) انظر: ٢/٥٦٧، ٥٦٨.

(٤) انظر: ٢/١١٥.

(٥) انظر: ص٥٧١.

(٦) انظر: ٣/٣٣٧.

ويستثنى القَسَمُ من الفواصل فإنه يُنصب الفعل معه نحو: إذن واللهِ أكرمَك.

وأراد ثانياً أن يبين بقوله:

... ... وانصب وارفعا إذا "إذن" من بعد عطف وقعا

أنه إن كان المتقدم على "إذن" حرفَ عطف جاز في الفعل الرفع والنصب نحو: "وإذنْ أكرمَك".

وقد أطلق الناظم في العاطف، وخصَّه ابن الحاجب[1] بالواو، والناظم في شرح عمدة الحافظ بالواو والفاء[2].

وأطلق في العطف وفصَّل بعضهم فقال: إن كان العطف على ماله محل أُلغيت نحو: إنْ تزرني أزرك، وإذن أُحسنْ إليك، بجزم "أحسن" عطفاً على جواب الشرط، وإن كان على ما لا محل له فالأكثر الإلغاء كقوله تعالى: ﴿فإذاً لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً﴾[3].

قال ابن هشام: (قال جماعة من النحويين: إذا وقعت "إذن" بعد الواو أو الفاء جاز الوجهان نحو: ﴿وَإذاً لا يَلْبَثُونَ خِلافَكَ إلاَّ قَليلاً﴾[4]، ﴿فإذاً لا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيراً﴾، وقرىء شاذاً بالنصب فيهما[5]. والتحقيق أنه إذا قيل: إنْ تزرني أزرْك

(١) انظر: حاشية ابن الحاج على المكودي ٢/ ٨٥.

(٢) انظر: ١/ ٣٣٣.

(٣) من الآية ٥٣ من سورة النساء.

(٤) من الآية ٧٦ من سورة الإسراء.

(٥) قرأ أُبيّ بن كعب رضي الله عنه: " وإذاً لا يَلْبَثُوا " بإسقاط النون.

انظر: مختصر في شواذ القرآن ٧٧، الكشاف ٢/ ٣٧١، إتحاف فضلاء البشر ٢٠٢.

وقرأ ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما: " فإذاً لا يُؤْتُوا النَّاسَ " بإسقاط النون كذلك.

انظر: مختصر في شواذ القرآن ٢٧، الكشاف ١/ ٢٧٤، الفريد ١/ ٧٤٧، البحر المحيط ٣/ ٢٧٣.

وإذنْ أحسن إليك " فـإن قدرت العطف على الجواب جـزمت وبطل عمل "إذن" لوقوعها حشواً[1]، أو على الجملتين جميعاً[2] جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف. وقيل يتـعين النصب؛ لأن ما بعدها مسـتأنف؛ أو لأن المعطوف على الأول أول. ومثل ذلك: زيد يقوم وإذن أحسن إليـه، إن عطفت على الفعلية رفعت، أو على الاسمية فالمذهبان)[3].

وقال في الباب نفسه:

وبـــينَ لا ولام جَـــرٍّ الـتُـــــزِمْ إظهارُ أنْ ناصبةً. وإن عُـــدِمْ

لا فـ "أنَ" اعمِل مُظهِراً أو مُضمِـرا وبعد نفي كان حتماً أضْمِـــرا

تُعدُّ "أنْ" في باب نصب المضارع أمّ الباب، فـلهذا اختصت من بين النواصب بأنها تعـمل مُظهرةً ومـضمرة، فـتظهر وجوباً إذا وقـعت بين لام الجر ولا النافـية نحو: جئتك لئلا تظنَّ بي سوءاً.

وتظهر جـوازاً إذا وقعت بعـد لام الجر ولم تصحـبها لا النافـية نحـو: جئت لأتعلم، أو لأن أتعلمَ. هذا إذا لم تسبقها "كانَ" المنفية. فإن سبقتها "كان" المنفية وجب إضمار "أنْ" نحو: ما كان زيدٌ ليفعل، ولا يجوز: لأن يفعل[4]. قال الحق تبارك وتعالى: ﴿وَمَا كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾[5].

وقـد أطلق الناظم النافي في قـوله: "نفي كـان" فـشـمل إطلاقـه النفي بكل

(١) أي بين جزءي الجواب، أو بين الشرط والجواب؛ لأن المعطوف على الجواب جواب.
حاشية الصبان ٣/ ٢٨٩.

(٢) أي جملتي الشرط والجواب.

(٣) المغني ص٣٢.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل ٤/ ٨، الهمع ٤/ ١٠٨.

(٥) من الآية ٣٣ من سورة الأنفال.

نافٍ،وليس كذلك؛ لأن النفي هنا لا يكون إلا بـ "ما" أو بـ "لم"، ولا يكون بـ "لن"؛ لأنها تختص بالمستقبل، ولا بـ "لا"؛ لأن نفي غير المستقبل بها قليل(١)، ولا بـ "إنْ" فلا يجوز: إنْ كان زيدٌ ليخرج(٢).

وأمَّا " لَمَّا " فإنها وإن كانت تنفي الماضي في المعنى لكنها تدل على اتصال نفيه بالحال، وشرط النفي هنا أن يكون نافياً للحدث في الماضي فقط(٣).

وقد نصَّ ابن مالك في شرح عمدة الحافظ(٤) على النافيين "ما"، و "لم" فقال: (لام الجحود هي الداخلة بعد ما كان أو لم يكن نحو: ﴿ومَا كانَ اللهُ لِيُعَذِّبَهُمْ﴾(٥) و ﴿لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ﴾(٦).

ولزوم إضمار أنْ في هذا هو قول البصريين، ووجَّهوه بأنَّ: ما كان زيدٌ ليقومَ، في مقابلة: كان زيد سيقومُ، وسوف يقومُ، فكما لا تجتمع أنْ والسين أو سوف كذلك لا تجتمع أنْ واللام(٧).

وقال في الباب نفسه:

وإن على اسمٍ خالصٍ فعلٌ عُطِفْ تنصبُهُ "أنْ" ثابتاً أو مُنْحذِفْ

ومراده بذلك أنه يجوز أن يُنصب بـ "أن" مذكورةً أو محذوفة إذا كانت بعد حرف عطف تقدم عليه اسم صريح (أي غير مقصود به معنى الفعل)، كقول

(١) انظر: شرح الأشموني ٣/ ٢٩٤.

(٢) انظر: المساعد ٣/ ٧٨. وانظر: الارتشاف ٢/ ٣٩٩.

(٣) انظر: شرح الأشموني ٣/ ٢٩٤، حاشية الصبان ٣/ ٢٩٤.

(٤) ١/ ٣٣٥.

(٥) من الآية ٣٣ من سورة الأنفال.

(٦) من الآية ١٣٧ من سورة النساء.

(٧) انظر: الإنصاف ٢/ ٥٩٥، شرح المفصل ٢/ ٢٩، المساعد ٣/ ٧٨.

الشاعرة[1]:

ولُبسُ عبـــاءةٍ وتَقَرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لبس الشُّفُـوفِ[2]

فـ "تقـر" منصوب بـ "أنْ" مـحذوفـة جوازاً، لأن قبـلها اسـماً صريحـاً هو "لُبس"، فكأنها قالت: ولبسُ عباءة وقرّةُ عيني[3]. وكقول الشاعر[4]:

إنِّي وقتلي سُلَيْكاً ثم أعقِلَه كالثور يُضرب لَمَّا عافت البقرُ[5]

وكقول الآخر[6]:

لولا توقـعُ مُعْتَرٍّ فأرضيَـه ما كنت أُوثر إتراباً على تَرَبِ[7]

(١) هي ميـسون بنت بحدل الكليـبية. زوج معـاوية بن أبي سفيـان. شاعرة بدوية. توفـيت نحو (٨٠هـ). (الكامل لابن الأثير ٣/ ٢٦١، الخزانة ٨/ ٥٠٥، ٥٠٦).

(٢) من "الوافر" من جـملة أبيات قالتـها الشاعـرة في الحنين إلى أهلها وإلى حـالتها الأولى، والتـذمر من الحاضـرة. "الشفـوف": جمع شَـفٍّ ـ بكـسر الشين وفـتحهـا ـ: ثياب رقـاق تصف البدن. الكـتاب ١/ ٤٢٦، المقتضب ٢/ ٢٧، الأصول ٢/ ١٢٤، الصاحبي ١٤٦، الاقتضاب١١٥،الجنى الداني ١٥٧.

(٣) انظر: شرح شذور الذهب ٣١٥.

(٤) هو: أنس بن مُدْركة ـ أو مـدرك ـ الخثعمي. أبو سـفيان. شاعر، فـارس. كان سيد خثـعم في الجاهلية وفارسها. أدرك الإسلام فأسلم، وأقام بالكوفة. (الإصـابـة ١/ ٨٥، الخزانة ٣/ ٩١).

(٥) من "البسيط" وهو ثاني بيتين قـالهما الشاعر في قتله للسُّلَيْك بن السلكة. "سُلَيْك" ـ بالتـصغير ـ اسم رجل، وهو مفعول "قتلي". أعـقله: مضارع عقل القتيل أي أدَّى ديته. والثور: ذكر البـقر، فإن البقر إذا امتنعت عن ورود الماء لم يضربها الراعي؛ لأنها ذات لبن، وإنما يضرب الثور ليرد الماء فترد هي معه. والبيت في: أوضح المسـالك ٤/ ١٩٥، شرح شذور الذهب ٣١٦، شـرح ابن عقيل ٤/ ٢١، المقـاصد النحوية ٤/ ٣٩٩، التصريح ٢/ ٢٤٤، الهمع ٤/ ١٤١، الخزانة ٢/ ٤٦٢، الدرر ٤/ ٩٣.

(٦) لم أقف على قائله.

(٧) من "البسيط". "معتر": هو الفقير الذي يتعرض للمعروف. "أوثر": أفضل وأرجح. "إترابا": مصدر أترب الرجل إذا استغنى. "تَرَب" ـ بفتحتين ـ هو الفقر والحاجة.
والبـيت في: أوضح المسالك ٤/ ١٩٤، شـرح ابن عقـيل ٤/ ٢٢، المقاصـد النحوية ٤/ ٣٩٨، الهـمع ٢/ ٢٤٤، شرح الأشموني ٣/ ٣١٤، الدرر ٤/ ٩٢.

وكذلك قوله تعالى: ﴿وما كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً﴾[1].

وقد أطلق الناظم في العطف وهو لم يُسمع إلا في الأحرف الأربعة[2] التي هي الواو كما في البيت الأول، وثُمَّ كما في البيت الثاني، والفاء كما في البيت الثالث، وأو كما في الآية. ولا يجوز ذلك في غير هذه الحروف. لو قلت: عجبت من قيامك بل تقعدَ، أو من قيامك لا تقعدَ لم يجز[3]. فالعطف مقيَّد بما سبق.

وقال في الباب نفسه:

وشذَّ حذفُ "أنْ" ونصبٌ في سوى ما مرَّ فاقبل منه ما عدل روى

لمّا انتهى ابن مالك من تعداد المواطن التي ينصب فيها بـ "أنْ" محذوفة ـ إمَّا وجوباً وإما جوازاً ـ ذكر هاهنا أن حذف "أنْ" والنصب بها في غير ما ذكر شاذ لا يقاس عليه كقولهم: "مُرْهُ يحفرَها" أي مره أنْ يحفرَها، وقولهم: "خُذِ اللصَّ قبل يأخذَكَ" أي: خذه قبل أن يأخذَكَ[4].

ولكن ما ذكره من أن حذف "أنْ" والنصب بها في غير ما مرَّ شاذ ليس على إطلاقه[5]؛ لأن ثمة موضعاً يجوز فيه النصب بها محذوفة، وذلك إذا وقع الفعل بعد جواب الشرط ودخلت عليه الفاء أو الواو فإنه يجوز فيه ثلاثة أوجه؛ الجزم على العطف على فعل جواب الشرط، والرفع على الاستئناف، والنصب بإضمار

(١) من الآية ٥١ من سورة الشورى.

(٢) انظر: توضيح المقاصد ٤/ ٢٢٢، شرح المكودي ١٧٦، شرح الأشموني ٣/ ٣١٤.

(٣) انظر: الارتشاف ٢/ ٤٢٢، المساعد ٣/ ١٠٦.

(٤) انظر: شرح ابن عقيل ٤/ ٢٤.

(٥) انظر: شرح الأشموني ٣/ ١٣٥.

"أن" نحو: مَنْ يأتني آته فأكرمه[1].

والنصب أقل الأوجه، ووصفه المبرد بالقبح[2]، وابن عصفور بالضعف[3].

قال سيبويه: (فإذا انقضى الكلام ثم جئت بثُمَّ فإن شئت جزمت وإن شئت رفعت، وكذلك الواو والفاء، . . . . إلا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو. وبلغنا أن بعضهم قرأ[4]: ﴿يُحَاسِبْكمْ بِهِ اللهُ فَيَغْفِرَ لِمَنْ يَشَاءُ ويُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾[5]،[6].

وقد ذكر الناظم هذا الموضع في شرح عمدة الحافظ[7]، وفي الألفية بقوله:

والفعلُ من بعد الجزا إن يقترنْ بالفا أو الـواو بتثليثٍ قَمِـن

وفي الكافية الشافية حيث قال:

واحكم بتثليث مضارع تلا بالفا أو الـواو الجزا ممثِّلا

بما "يحاسبكم به الله" ردف ونصبُه بنقل عمرٍو قد عُرِفْ[8]

(وجاز النصب بعد الفاء والواو إثر الجزاء؛ لأن مضمونه لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقعَ بعد الاستفهام)[9].

(١) انظر: المقتضب ٢/ ٢٢. وانظر: الجمل ٢١٢، شرح الجمل ٢/ ٢٠٢.

(٢) انظر: المقتضب ٢/ ٢٢.

(٣) انظر: شرح الجمل ٢/ ٢٠٢.

(٤) قرا بالرفع ابن عامر وعاصم وأبو حفص ويعقوب، وقرأ بالجزم نافع وابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف واليزيدي والأعمش. وقرأ بالنصب ابن عباس والأعرج وأبو حيوة. (السبعة ١٩٥، المحرر الوجيز ٢/ ٣٨٤، البحر المحيط ٢/ ٣٦٠، النشر ٢/ ٢٣٧، الإتحاف ١٦٧).

(٥) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

(٦) الكتاب ١/ ٤٤٧.

(٧) انظر: ١/ ٣٥٦، ٣٥٧.

(٨) مراده بقوله: "ردف" أي الفعل "يغفر"؛ إذ هو التالي لـ "يحاسبكم به الله". و "عمرو" هو سيبويه.

(٩) شرح الكافية الشافية ٣/ ١٦٠٣.

باب التأنيث

ذكر ابن مالك في باب التأنيث الأوزان التي تُعرف بها ألف التأنيث المقصورة وألف التأنيث الممدودة، فبدأ في الأولى قائلاً:

والاشتهار في مباني الأولى ... يُبْديه وزنُ "أُرَبَى"[1] و"الطُّولى"
و"مَرَطَى"[2] ووزن فَعْلى جمعا ... أو مصدراً أو صفةً كشَبْعى
وكحُبارَى، سُمَّهَى[3]، سِبَطْرى[4] ... ذِكْرى، وحثِّيثى[5] مع الكُفُرَّى[6]
كذاك خُلَّيْطَى[7] مع الشُّقَّارى[8] ... واعزُ لغير هذه استندارا

وما يعنيني في هذه الأبيات هو الوزن "فِعْلَى" ـ بكسر الفاء وتسكين العين ـ الذي مثل له بـ "ذِكْرى"، فقد أطلق فيه وكان ينبغي أن يفصل[9] كما فصَّل في "فَعْلَى"[10]، وذلك أن "فِعْلَى" إن كان مصدراً نحو: ذِكْرى، وقولهم في اليمين: هي مني صِرَّى، أي عزيمة وجدّ وهي من أصررت على الشيء: أقمت ودمت[11]، أو كان جمعاً كحِجْلَى ـ جمع حَجَل ـ وظِرْبَى[12] ـ جمع ظَرِبان

(١) الأُرَبَى: بضم الهمزة: الداهية. لسان العرب (أرب) ١/ ٢٠٩.
(٢) المَرَطَى: ضرب من العَدْو. المصدر السابق (مرط) ٧/ ٤٠١.
(٣) السُّمَّه والسُّمَّهى والسُّمَّيْهى، كله الباطل والكذب. والسُّمَّهى: الهواء بين السماء والأرض. المصدر السابق (سمه) ١٣/ ٥٠٠.
(٤) السِّبَطْرى: مشية فيها تبختر. المصدر السابق (سبطر) ٤/ ٣٤٢.
(٥) الحثِّيثى: الحثُّ. الصحاح (حثث) ١/ ٢٧٨.
(٦) الكُفُرَّى: وعاء طلع النخل، وهو أيضاً الكافور. لسان العرب (كفر) ٥/ ١٤٩.
(٧) يقال: وقعوا في الخُلَّيْطى، أي اختلط عليهم أمرهم. الصحاح (خلط) ٣/ ١١٢٤.
(٨) الشُّقَّارى: نبت. المصدر السابق (شقر) ٢/ ٧٠٢.
(٩) انظر: توضيح المقاصد ٥/ ٨.
(١٠) وذلك في قوله:
.... وزن فَعْلى جمعاً ... أو مصدراً أو صفةً كشَبْعَى
والجمع مثل قتلى وجرحى، والمصدر مثل: دَعْوى.
(١١) انظر: الصحاح (صرر) ٢/ ٧١١.
(١٢) الظَّرِبان: دويبة فوق جرو الكلب منتنة الريح. انظر: حياة الحيوان الكبرى للدميري ٢/ ١٠٧.

كقَطِران، ولا ثالث لهما[1] فألفه للتأنيث[2].

وإن لم يكن "فِعْلى" مصدراً أو جمعاً لم يتعين كون ألفه للتأنيث، بل إن لم يُنوَّن في التنكير فهي للتأنيث نحو: ضِئْزَى ـ بالهمز، وهي القسمة الجائرة ـ والشِّيْزى ـ وهو خشب يُصنع منه الجِفان[3]. وإن نُوِّن فألفه للإلحاق نحو: رجل كِيصىً ـ وهو المولع بالأكل وحده[4]، وعِزْهًى ـ وهو الذي لا يلهو[5] ـ، وإن كان يُنوَّن في لغة ولا يُنون في أخرى ففي ألفه وجهان[6]، نحو: ذِفْرَى ـ وهو الموضع الذي يعرق خلف أذن البعير[7] ـ، والأكثر فيه منع الصرف[8].

وقد فصَّل ابن مالك هذا في شرح عمدة الحافظ فقال: (وأمَّا فِعْلى فيعرف أنه ذو ألف تأنيث بكونه مصدراً كذِكْرى وبكونه جمعاً كحِجْلَى. وما جاء على وزن "فَعْلى أو فِعْلى" غير دال على ما ذكرت فيحتمل أن تكون ألفه ألف تأنيث، ويحتمل أن تكون ألف إلحاق...)[9].

وكذلك صنع هذا في التسهيل[10]، وقال في الكافية الشافية:

وبفعالى فُعَّلى، وفِعْلى مصدراً او جمعاً كمثل حِجْلى[11]

فكان عليه ـ إذن ـ أن يفصِّل ما أطلقه في "فِعْلى" كما فصَّل في كتبه الأخرى.

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٤٥، أوضح المسالك ٤/ ٢٩٠.

(٢) انظر: التسهيل ٢٥٦، شرح الكافية الشافية ٤/ ١٧٤٥، توضيح المقاصد ٥/ ٨.

(٣) انظر: جمهرة اللغة ٢/ ٨١٢.

(٤) انظر: لسان العرب (كيص) ٧/ ٨٥.

(٥) انظر: الصحاح (عزه) ٦/ ٢٢٤٠.

(٦) انظر: توضيح المقاصد ٥/ ٩، شرح الأشموني ٤/ ١٠٠.

(٧) انظر: الصحاح (ذفر) ٢/ ٦٦٣.

(٨) انظر: توضيح المقاصد ٥/ ٨، شرح الأشموني ٢/ ١٠٠.

(٩) شرح عمدة الحافظ ٢/ ٨٢٨.

(١٠) انظر: ٢٥٦.

(١١) متن الكافية الشافية ٤/ ١٧٤٢، وانظر: شرحها ٤/ ١٧٤٥.

باب "التصغير"

قال ابن مالك:

وصغروا شذوذاً الذي، التي وذا مع الفروع منها: تا وتي

القياس في الأسماء المبهمة أن لا تصغر من قبل أنها مبنية على حرفين كـ"مَنْ" و "ما"، إلاَّ أنهـا لما كانت تشـبه الظاهر من حـيث كانت تُثنَّى وتجـمع وتوصف ويوصف بها، والتصغير وصف في المعنى فدخلها التصغير كما دخلها الوصف(١).

قال المرادي: (قوله: "مع الفروع" ليس على عمومه؛ لأنهم لم يصغروا جميع الفروع... وقوله "منها: تا وتي" يوهم أن "تي" صُغِّر كما صُغِّر "تا"، وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا "تا"، وهو المفهوم من التسهيل)(٢).

وقد صحَّح المكودي اعتراض المرادي هذا(٣).

وبيَّن ابن مالك في التسهيل أنه لا يصـغر من غير المتمكن إلاَّ "ذا" و "الذي" وفروعهما. وحين ذكر هذه الفروع لم يذكر من ألفاظ المؤنث غير "تا"(٤).

وقال في شرح عـمدة الحافظ: (لا يصغر من غـير المتمكن إلاَّ "ذا" و"الذي" و"تا" و "التي" وتثنيتهن وجمعهن)(٥).

وكذلك لم يورد في شرح الكافية الشافـية "تي" مما صُغِّر من هذه الأسماء ولا "ذي"(٦).

---

(١) شرح المفصل ٦/ ١٣٩ (بتصرف يسير)، وانظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ١٩٢٤.

(٢) توضيح المقاصد ٤/ ١٢٠، وانظر: شرح الأشموني ٤/ ١٧٤.

(٣) انظر: ص٢١٢، من شرح المكودي للألفية.

(٤) انظر: ص٢٨٨.

(٥) شرح عمدة الحافظ ٢/ ٩٦٣.

(٦) انظر: ٤/ ١٩٢٥.

كما نصَّ أبو حيَّان[1] وابن هشام[2] على أنه لا يُصغر "ذي" خوفاً من الالتباس بالمذكر، ولا "تي" استغناءً بتصغير "تا".

وقال ابن عصفور: (ولا يثنى من أسماء الإشارة إلا "تا" و "ذا"؛ لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث؛ ألا ترى أنك لو صغَّرت "ذي" أو "هذه" لقلت: ذَيَّا فيكون في اللفظ كالمذكر)[3].

باب "النسب"

قال ابن مالك:

واجبر بردٍّ اللام ما منه حُذف جوازاً ان لم يك رَدُّه أُلِفْ

إذا كان المنسوب إليه محذوف اللام فهو لا يخلو إما أن تكون لامه مستحقة للرد في التثنية أو في جمعي التصحيح أو لا. فإن لم تكن مستحقة للرد فإنه يجوز في النسب ردّ المحذوف وتركه.

وقد أطلق الناظم في قوله: "جوازاً إن لم يك رده ألف". وهو مقيَّد بأن لا تكون العين معتلة؛ فإن كانت عينه معتلة وجب جبره[4].

وتفصيل القول في المسألة ـ كما بينها النحويون ـ على النحو التالي:

إذا نسبت إلى اسم على حرفين والمحذوف منه لام الكلمة فإن رُدَّ الحرف الثالث إليه في الجمع بالألف والتاء أو التثنية تعيَّن رد المحذوف قولاً واحداً[5]، فيقال في النسب إلى أُختٍ: أَخَوِيٌّ؛ لقولك: أخوات، وإلى سنة: سَنَوِيّ فيمن قال:

(١) انظر: التذييل والتكميل ج٦ لوحة ٥١.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٣١.

(٣) شرح الجمل ٢/ ٣٠٧.

(٤) انظر: توضيح المقاصد ٥/ ١٤٤.

(٥) انظر: المقتضب ٣/ ١٥٢، التكملة ٢٥٠، شرح الجمل ٢/ ٣١٣، أوضح المسالك / ٣٣٧٤.

سنوات. ومن قال: سانهت وسُنَيْهَة في التصغير قال: سَنَهِي[1].

ويقال في النسب إلى أبٍ وأخٍ: أَبَوِيٌّ وأَخَوِيٌّ؛ لقولك في التثنية: أبوان وأخوان[2].

وإن كان المنسوب إليه المحذوف اللام معتل العين نحو شاة وذات مال، فإنك تقول في النسب إلى شاة: شاهيٌّ. وأصل شاة: شَوْهَةٌ كصَحْفَة، فحذفت لامه فوليت تاء التأنيث ففتحت فصارت متحركة مفتوحاً ما قبلها فقلبت ألفاً، ودليل أن المحذوف الهاء قولهم في الجمع: شياهٌ[3].

وتقول في النسب إلى ذات: ذَوَوِيٌّ وكذلك النسب إلى مذكره[4].

وإن كان المحذوف اللام لم يُجبر بالردِّ في التثنية أو الجمع بالألف والتاء، فأنت في النسب مخيّر: إن شئت رددت اللام، وإن شئت لم ترده وتركته على لفظه المستعمل، فتقول في النسب إلى دمٍ ويدٍ: دَمِيٌّ ودَمَوِيٌّ ويَدِيٌّ ويَدَوِيٌّ[5]. وتقول في غَدٍ: غَدِيٌّ وغَدَوِيٌّ؛ لأن الأصل في غَدٍ: غَدْوٌ[6].

وتقول في النسب إلى شَفَة: شَفِيٌّ أو شَفَهِيٌّ، ولامه هاء، ويقال في تثنيته: شفتان، ولم يجمع بالألف والتاء استغناءً بجمع التكسير[7].

وقد سار الناظم على هذا التفصيل والتقييد في شرح الكافية الشافية[8]، والتسهيل[9]. وشرح عمدة الحافظ[10].

(١) انظر: المقتضب ٣/ ١٥٢.

(٢) انظر: التكملة ٢٥٠، التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٩٨.

(٣) انظر: التكملة ٢٤٢، توضيح المقاصد ٥/ ١٤٥، المساعد ٣/ ٣٧١.

(٤) انظر: التكملة ٢٤٢.

(٥) انظر: المقتضب ٣/ ١٥٢، التكملة ٢٤٩، شرح الألفية لابن الناظم ٨٠٢.

(٦) انظر: المقتضب ٣/ ١٥٣، التبصرة والتذكرة ٢/ ٥٩٨.

(٧) انظر: المساعد ٣/ ٣٧٢.

(٨) انظر: ٤/ ١٩٥٤، ١٩٥٥.

(٩) انظر: ص٢٦٣.

(١٠) انظر: ٢/ ٨٩٢.

باب "الإمالة"

قال ابن مالك:

وهكذا بدل عين الفعل إنْ يَؤُل إلى فِلْتُ كماضي خَفْ ودِنْ

الإمالة عبارة عن تنحية الفتحة نحو الكسرة والألف نحو الياء بقصد تناسب الأصوات وتقاربها.

والإمالة لغة تميم ومن جاورهم. والحجازيون لا يميلون إلا قليلاً[1].

وللإمالة أسباب منها أن تكون الألف مبدلة من عين فعلٍ يصير عند إسناده إلى تاء الضمير على وزن "فِلْتُ" ـ بكسر الفاء ـ سواء أكانت العين واواً كخاف أم ياءً كباع ودان؛ فالأول من الخوف والثاني من البيع والثالث من الدين. فتُمال الألف في ذلك كله؛ لأنه يَؤول إذا أُسند إلى التاء إلى "فِلْت" فيقال: خِفْت، وبِعْت، ودِنْت.

فإن كان الفعل يصير عند إسناده إلى التاء على وزن "فُلْت" ـ بضم الفاء ـ امتنعت الإمالة؛ لأنه لا ياء فيه ولا كسرة تعرض[2]، نحو: قال وجال؛ لأنك تقول فيهما: قُلْت وجُلْت[3].

وأفهم قوله: "بدل عين الفعل" أن بدل عين الاسم لا تُمال مطلقاً[4].

وقد فصل ابن يعيش بين ما هي عن ياء نحو: ناب وعاب لقولهم في جمع ناب: أنياب، وعاب بمعنى العيب فتسوغ الإمالة، وبين ما هي عن واو نحو: باب ودار فلا تجوز[5].

(١) انظر: التكملة ٥٢٧، شرح الجمل ٢/ ٦١٣، شرح ألفية ابن معطي ٢/ ١٢٧٩.

(٢) انظر: المساعد ٤/ ٢٨٣.

(٣) انظر: شرح ابن عقيل ٤/ ١٨٣، ١٨٤، شرح المكودي ٢٢٢.

(٤) انظر: توضيح المقاصد ٥/ ١٩١.

(٥) انظر: شرح المفصل ٩/ ٥٨، وانظر: المفصل ٣٣٦.

وهذا يقتضي أن إمالة نحو ناب فيما عينه ياء جائزة[١].

وقال أبو علي الفارسي: (وممَّا تمال ألفه ما انقلبت ثانيةً عن ياء وذلك نحو: نابٍ وباعٍ؛ لأن الألف في ناب من الياء؛ لقولهم: أنياب، وباعٌ من البيع)[٢].

وكذلك فصل الصيمري بين ماهي منقلبة من واو كبابٍ فلا تجوز الإمالة، وبين ما هي منقلبة من ياء فتجوز نحو: ناب[٣].

ونقل الأشموني عن ابن إياز (٦٨١هـ)[٤] في شرح فصول ابن معطي أنه يجوز إمالة الألف المنقلبة عن الواو المكسورة نحو: رجل مال أي كثير المال، ورجل نال أي عظيم العطية، والأصل مول ونول، وهما من الواوي لقولهم: أموال وتمول والنول[٥].

وقال في الباب نفسه:

كذاك تالي الياء، والفصل اغتُفرْ بحرفٍ او مع هـا كـ: جيبَها أدر[٦]

من الأسباب التي تمال لأجلها الألف وقوع الألف بعد الياء حال كونها متصلة بها من غير حاجز بينهما نحو سَيال[٧] وضيَاح[٨] وبيَّاع وبيَّان، وهي في المشددة أقوى منها في المخففة لتكرر السبب[٩].

(١) انظر: توضيح المقاصد ٥/ ١٩١.

(٢) التكملة ٥٣٠.

(٣) انظر: التبصرة والتذكرة ٢/ ٧١١.

(٤) حسين بن بدر أبو محمد جمال الدين. عالم بالنحو والتصريف. من أهل بغداد. من كتبه "مذاهب النحويين"، "قواعد المطارحة"، "شرح الفصول" لابن معطي. (بغية الوعاة ١/ ٥٣٢).

(٥) انظر: شرح الأشموني ٤/ ٢٢٤.

(٦) الجيب القميص. وأدر بمعنى اقطع بشكل دائري.

(٧) السَّيال ـ بالفتح ـ ضرب من الشجر له شوك، وهو من العضاة. الصحاح (سيل) ٥/ ١٧٣٤.

(٨) الضَّياح ـ بالفتح ـ اللبن الممزوج بالماء. الصحاح (ضيح) ١/ ٣٨٦.

(٩) انظر: الارتشاف ١/ ٢٤٢، التصريح ٢/ ٣٤٨.

وكذلك لو انفصلت الياء عن الألف بحرف واحد نحو: شيبان ـ علماً من الشيب ـ والحيوان[1] ورأيت يدا، في الوقف. والإمالة مع الساكنة أقوى منها مع المتحركة. أو كان الفصل بحرفين ثانيهما هاء نحو: بينها، ورأيت يَدَها. وذلك لخفاء الهاء، فكأنه ليس بين الياء والألف إلا حرف واحد[2]

وقد أطلق الناظم في قوله: "أو مع ها" وهو مقيَّد بأن لا يكون قبل الهاء ضمة نحو: هذا بيتُها، فإنه لا تجوز فيه الإمالة[3]؛ لأن الضمة فيها ارتفاع في النطق، والإمالة فيها انخفاض فتدافعا[4].

قال ابن عصفور: (. . . أو بحرفين متحركين أحدهما الهاء إذا لم تفصل الكسرة والألف ضمة نحو: لن يضربَها، فإن فصل بينهما ضمة لم تجز الإمالة نحو: هو يضربُها)[5].

وقال ابن يعيش: (وليس شيء من ذا تُمال ألفه في الرفع؛ فلا يقال: هو يضربُها ولا: يقتُلها، وذلك أنه وقع بين الألف والكسرة ضمة فصارت حاجزاً)[6].

باب " التصريف "

قال ابن مالك:

كذاك همزٌ آخرٌ بعد ألفْ أكثرُ من حرفين لفظها رَدِفْ

أي كذلك يُحكم على الهمزة بالزيادة وتطرد زيادتها إذا وقعت آخراً بعد ألف

(١) انظر: التكملة ٥٢٨.

(٢) انظر: التذييل والتكميل ج٦ لوح ٢٤٣.

(٣) انظر: توضيح المقاصد ٥/ ١٩١، شرح الأشموني ٤/ ٢٢٥.

(٤) انظر: التذييل والتكيل ج٦ لوح٢٤٣.

(٥) شرح الجمل ٢/ ٦١٣.

(٦) شرح المفصل ٩/ ٥٧.

وقبل تلك الألف ثلاثة أحرف فصاعداً نحو: حمراء وعلباء وأربعاء وعاشوراء وقُرْفُصاء[1].

فخرج بقيد الآخر الهمزة الواقعة في الحشو. وبقيد "قبلها ألف" الواقعة آخراً وليست بعد ألف، فإنه لا يُقضى بزيادة هاتين إلا بدليل كما في حُطائط[2] وحبنطأ[3]. وبقيد "أكثر من حرفين" نحو: ماء وشاء وكساء ورداء، فالهمزة في ذلك ونحوه أصل أو بدل من أصل لا زائدة[4].

وقد أطلق الناظم في قوله: "أكثر من حرفين" فاقتضى أن الهمزة يحكم بزيادتها في ذلك سواء أقُطع بأصالة الحروف التي قبل الألف كلها أم قطع بأصالة الحرفين واحتمال الثالث الأصالة وعدمها، وليس كذلك؛ لأن ما آخره همزة بعد ألف بينها وبين الفاء حرف مشدد نحو: سُلاَّء[5] وحواء، أو حرفان أحدهما لين نحو: زِيزاء[6] وقوباء[7]؛ فإنه محتمل لأصالة الهمزة وزيادة أحد المثلين أو اللين والعكس؛ فإن جعلت الهمزةَ أصليةً، كان "سُلاَّء" فعالا و "حواء" فعالاً من الحواية. وإن جعلتها زائدة كان "سُلاَّء" فعلاء و "حواء" فعلاء من الحوة[8].

(١) القُرْفُصاء: ضرب من القعود يُمدّ ويقصر، وهو أن يجلس الرجل على إليتيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه يضعهما على ساقيه. لسان العرب (قرفص) ٧/ ٧١، ٧٢.

(٢) رجل حُطائط ـ بالضم ـ أي صغير. الصحاح (حطط) / ١١١٩٣. والدليل على زيادة الهمزة في حطائط سقوطها في بعض التصاريف كالحط والمحطوط.

(٣) الحبنطى: القصير البطن. يهمز ولا يهمز. يقال: رجلٌ حبنطًى وحَبَنْطَأٌ. الصحاح (حبط) / ١١١٨٣. والدليل على زيادة الهمزة والنون فيه قولهم: حبط بطنه. انظر: حاشية الصبان ٤/ ٢٦٤.

(٤) انظر: توضيح المقاصد ٥/ ٢٥٢، شرح ابن عقيل ٤/ ٢٠٤.

(٥) السُّلاَّء: شوك النخل واحده سُلاَّءة. الصحاح (سلأ) ١/ ٥٥.

(٦) الزِيزاء ـ بكسر الزاي الأولى ـ: الأرض الغليظة. الصحاح (زأز) ٣/ ٨٨٠.

(٧) يقال: تقوَّب من رأسه مواضعُ أي تقشَّر، والجرب يُقَوِّب جلد البعير. والقوباء من هذا. لسان العرب (قوب) ١/ ٦٩٢.

(٨) الحُوَّة: اللون الأحمر يضرب إلى السواد. الصحاح (حوا) ٦/ ٢٣٢٢.

فإن تأيد أحد الاحتمالين بدليلٍ حُكم به وألغي الآخر. ولذلك حكم على "حواء" بأن همزته زائدة إذا لم يُصرف، وبأنها أصل إذا صُرف نحو: حواء للذي يعاني الحيات. فلو قال الناظم: "أكثر من أصلين" كان أجود[1].

وقد نصت طائفة من النحويين على أن زيادة الهمزة المتطرفة مشروطة بأن تسبقها ألف وأن تسبق تلك الألف بأكثر من أصلين؛ منهم ابن الناظم[2]، وأبوحيان[3]، وابن هشام[4]، وابن عقيل[5]، والسيوطي[6].

باب "الإبدال"

قال ابن مالك:

كذاك ذا وجهين جا الفعولُ مِنْ ذي الواو لامَ جمعٍ او فرد يعن

هذا موضع من المواضع التي تُقلب فيه الواو ياءً، أي إذا كان مثال الفعول مما لامه واو لم يخل من أن يكون جمعاً أو مفرداً، فإن كان جمعاً جاز فيه الإعلال والتصحيح إلاَّ أن الإعلال أكثر نحو: عُصِيٌّ ودُلِيٌّ وقُفِيٌّ في جمع عصا ودَلْو وقفا. وقد ورد بالتصحيح ألفاظ؛ قالوا: أُبُوٌّ ونُجُوٌّ جمعاً لأب ونَجْو وهو السحاب الذي هراق ماءه[7]، وقالوا: نُحُوٌّ جمعاً لنَحْو وهي الجهة.

(١) توضيح المقاصد ٥/ ٢٥٢، ٢٥٣ (بتصرف يسير جداً)، وقد نقل الأشموني هذا عن المرادي. انظر ٤/ ٢٦٤ من شرحه للألفية.

(٢) انظر: شرح الألفية ص٨٣٠.

(٣) انظر: الارتشاف ١/ ٩٦.

(٤) انظر: أوضح المسالك ٤/ ٣٦٥.

(٥) انظر: المساعد ٤/ ٤٦.

(٦) انظر: الهمع ٦/ ٢٣٧.

(٧) انظر: الصحاح (نجا) ٦/ ٢٥٠٢. وقيل: هو السحاب أول ما ينشأ. انظر: لسان العرب (نجا) ١٥/ ٣٠٦.

وإن كان مفرداً جاز فيه وجهان: الإعلال والتصحيح إلاَّ أن الغالب التصحيح[1] نحو: علا عُلُوًّا وعتا عُتُوًّا، قال تعالى: ﴿لا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الأَرْضِ وَلا فَسَادًا﴾[2]، وقال سبحانه: ﴿وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيراً﴾[3]، وتقول: نما المال نموًّا وسما زيد سُموًّا. وقد جاء بالإعلال قولهم: عتا الشيخ عتيًّا أي كبر، وقسا قلبه قسيًّا أي قسوة، وإنما كان الإعلال في الجمع أرجح والتصحيح في المفرد أرجح لثقل الجمع وخفة المفرد[4].

وقد أخذ بعض العلماء على الناظم في نظمه ثلاثة أمور[5]:

أحدها: أن ظاهره التسوية بين فُعول المفرد وفُعول الجمع في الوجهين، وليس كذلك كما سبق.

ثانيها: ظاهره ـ أيضاً ـ التسوية بين الإعلال والتصحيح في الكثرة، وليس كذلك كما سبق أيضاً.

ثالثها: أنه أطلق جواز التصحيح في فُعول من الواوي اللام، وهو مشروط بأن لا يكون من باب "قوي"؛ إذ لو بُني من القوة فعول لوجب أن يفعل به ما فعل بمفعول من القوة.

أما الأول والثاني فقد رفعهما في الكافية الشافية وصرّح بالتفاوت المذكور فقال:

ورُجِّح الإعلالُ في جمعٍ وفي مفردٍ التصحيحُ أولى ما اقتُفي

(١) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٨٦٣، أوضح المسالك ٤/ ٣٩١، توضيح المقاصد ٦/ ٧٢، ٧٣، شرح ابن عقيل ٤/ ٢٤٠، ٢٤١، شرح الأشموني ٤/ ٣٢٧.

(٢) من الآية ٨٣ من سورة القصص.

(٣) من الآية ٢١ من سورة الفرقان.

(٤) انظر: توضيح المقاصد ٦/ ٧٣، التصريح ٢/ ٣٨٣، شرح الأشموني ٤/ ٣٢٧.

(٥) انظر: توضيح المقاصد ٦/ ٧٣، التصريح ٢/ ٣٨٣، شرح الأشموني ٤/ ٣٢٧، ٣٢٨.

وقال في شرحها: (التصحيح في المفرد أكثر نحو: علا علواً ونما نمواً. والتصحيح في الجمع قليل نحو: أب وأبوٌ ونَجْو ونُجُوٌّ...)[1].

قال الأشموني: (التعبير السالم من هذه الأمور المناسبُ لغرضه أن يقول:

كذا الفعول منه مفرداً وإن يعن جمعاً فهو بالعكس يعن)[2]

باب " الإدغام "

قال ابن مالك:

وما بتاءين ابتُدي قد يُقتصرْ فيه على تا كتبيَّنُ العِبَرْ

إذا اجتمع في أول الفعل المضارع تاءان أولاهما للمضارعة والأخرى تاء تفعَّل نحو: تتذكَّر وتتيسَّر فإنه يجوز فيه عند ابن مالك الإدغام[3] واجتلاب همزة الوصل ليتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام فيقال في تتذكر: اتَّذكر، وفي تَتَجلَّى: اتَّجلَّى[4].

وذكر هنا أنه يجوز فيه حذف إحدى التاءين تخفيفاً والاستغناء بالأخرى عنها[5]، نحو: تبيَّنُ العبر وأصله: تتبيَّنُ، وهو كثير جداً، ومنه قوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الملاَئِكَةُ والرُّوحُ فيها﴾[6]، و﴿ لا تَكَلَّمُ نَفْسٌ ﴾[7].

(١) شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٤٥.

(٢) شرح الأشموني ٤/ ٣٢٨.

(٣) وذلك في قوله قبل هذا:

وحَيِي افكُكْ وادَّغِمْ دون حذرْ كذاك نحوُ تتجلَّى واستترْ

وصرح في الكافية الشافية ٤/ ٢١٨٥ أنه في حال الإدغام يؤتى بهمزة وصل يُتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام فقال: ومُدْغَماً بالهمز ابدَ الأوَّلا.

(٤) انظر: شرح الألفية لابن الناظم ٨٧١، التصريح ٢/ ٤٠١، الهمع ٦/ ٢٨٦.

(٥) مذهب سيبويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية؛ لأن الاستقال بها حصل لا الأولى لدلالتها على المضارعة. ومذهب هشام بن معاوية أن المحذوفة هي الأولى، ونُقل أيضاً عن الكوفيين.

انظر: شرح الكافية الشافية ٤/ ٢١٨٧، أوضح المسالك ٤/ ٤١٠، الهمع ٦/ ٢٨٦، شرح الأشموني ٤/ ٣٥١.

(٦) من الآية ٤ من سورة القدر.

(٧) من الآية ١٠٥ من سورة هود.

والحاصل فيما اجتمع في أوله من المضارع تاءان أنه يجوز فيه عند الناظم ثلاثة أوجه؛ أولها: إثبات التاءين. ثانيها: إدغام الأولى في الثانية مع اجتلاب همزة الوصل. ثالثها: حذف إحداهما[1].

قيل: وفي الثاني منها نظر؛ إذ لم يخلق الله أحداً من الفصحاء أدخل همزة الوصل في أول الفعل المضارع، وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء[2]، وبذلك قرأ البَزِّي[3] (٢٥٠هـ) ـ رحمه الله ـ في الوصل[4] نحو: ﴿ولاَ تَيَمَّمُوا﴾[5]، و﴿كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ﴾[6]، ﴿ولاَ تَبَرَّجْنَ﴾[7].

وعلى هذا فإن قوله: "وما بتاءين ابتُدي" فيه إطلاقٌ مقتضاه أن كل ما ابتدىء بتاءين يجوز فيه ذلك، وإنما هو في المضارع؛ لأنه هو الذي يتعذر فيه الإدغام، وأما الماضي المفتتح بتاءين فإنه لا يجوز فيه الحذف؛ لأنه لا يتعذر فيه الإدغام[8] نحو تَتَابَعَ ـ ماضي مطاوع تابَعَ ـ وتتبَّع، فيجوز الإظهار والإدغام باجتلاب همزة الوصل فتقول: اتَّابع واتَّبع[9].

(١) انظر: شرح المكودي ٢٤٧.

(٢) انظر: أوضح المسالك ٤/ ٤١٠، التصريح ٢/ ٤٠١، شرح الأشموني ٤/ ٣٥٠.

(٣) أحمد بن محمد بن عبد الله، أبو الحسن، من أهل مكة ووفاته بها. كان حجةً في القرآن لين الحديث. (غاية النهاية ١/ ١١٩، ١٢٠، شذرات الذهب ٢/ ١٢٠، ١٢١).

(٤) شدَّد البَزِّيّ التاء في أوائل الأفعال المضارعة في حال الوصل في أحدٍ وثلاثين موضعاً. انظرها في: المبسوط ١٥٢، التذكرة في القراءات ٢/ ٣٤٠، الإقناع ٢/ ٦١٢، ٦١٣.

(٥) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة.

(٦) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران.

(٧) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب.

(٨) انظر: توضيح المقاصد ٦/ ١١٤، شرح الأشموني ٤/ ٣٥١، حاشية ابن الحاج / ٢٠٥٢.

(٩) انظر: المقرب ٢/ ١٥٥، الارتشاف ١/ ١٦٣، توضيح المقاصد ٦/ ١١٤، شرح الأشموني ٤/ ٣٥٠، ٣٥١.

وبعد: فأرجو أن أكـون قد وفقت فيما إليه قصـدت، وأن ينفع الله بهذا الجهد المتواضع من اطلع عليه، إنه سميع مجيـب.

وقد بذلت ما في وسعي، وبقدر ما استطعت. ولم آلُ جـهداً فيما قصدت إليه من نفع، سائلاً الله ـ عز وجل ـ أن يغفر لي ما قد سقط مني، أو غاب عن ذهنـي.

وما كان في هذا البـحث من خطأ فمن نفسي ومن الشيطان. وما كـان فيه من صواب فمن الله الذي له الكمال وحده.

ربِّ أوزعني أن أشكر نعمتـك التي أنعمت عليَّ وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه، وأدخلني في عبادك الصالحين.

* * *

المراجع

* إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر/ أحمد الدمياطي، المشهور بـ "البنا"؛ رواه وصححه علي بن محمد الضباع .ـ بيروت: دار الندوة الجديدة.

* ارتشاف الضرب من لسان العرب/ أبو حيان؛ ت. مصطفى النماس .ـ ط١ .ـ القاهرة: مطبعة المدني، ١٤٠٨هـ.

* الأزهية في علم الحروف/ علي بن محمد الهروي؛ ت. عبد المعين الملوحي.ـ ط٢ .ـ دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٤٠١هـ.

* الإصابة في تمييز الصحابة/ ابن حجر العسقلاني .ـ بيروت: دار الكتاب العربي.

* الأصول في النحو/ أبو بكر بن السراج؛ ت. عبد الحسين الفتلي .ـ ط١ .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.

* الأعلام/ خير الدين الزركلي .ـ ط٤ .ـ بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٧٩م.

* الأغاني/ أبو الفرج الأصبهاني .ـ بيروت: مؤسسة جمال للطباعة والنشر [د.ت]، مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية.

* الاقتضاب في شرح أدب الكتاب/ ابن السيد البطليوسي .ـ بيروت: دار الجيل، ١٩٧٣م.

* الإقناع في القراءات السبع/ ابن الباذش؛ ت. عبد المجيد قطامش.ـ ط١ .ـ دمشق: دار الفكر، ١٤٠٣هـ.

* الأمالي/ أبو علي القالي .ـ بيروت: دار الكتاب العربي.

* أمالي الزجاجي/ أبو القاسم الزجاجي؛ ت. عبد السلام هارون .ـ ط٢ .ـ بيروت: دار الجيل، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

* أمالي السهيلي/ أبو القاسم السهيلي؛ ت. محمد إبراهيم البنا .ـ ط١ .ـ القاهرة: مطبعة السعادة، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.

* أمالي ابن الشجري/ هبة الله بن علي الشجري؛ ت. محمود الطناحي .ـ ط١ .ـ القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

* الإنصاف في مسائل الخلاف/ أبو البركات الأنباري؛ ت. محمد محيي الدين عبد الحميد.ـ بيروت: دار الجيل، ١٩٨٢م.

* أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك/ ابن هشام عبدالله؛ ت. محمد محيي الدين عبدالحميد .ـ ط٦ .ـ الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٣٩٤هـ.

* الإيضاح في شرح المفصل/ ابن الحاجب؛ ت. موسى بناي العليلي .ـ بغداد: مطبعة العاني، ١٩٨٢م.

* البحر المحيط/ أبو حيان الأندلسي .ـ ط٢ .ـ بيروت: دار الفكر، ١٤٠٣هـ.

* بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة/ جلال الدين السيوطي؛ ت. محمد أبو الفضل إبراهيم .ـ بيروت: المكتبة العصرية، ١٣٨٤هـ.

* التبصرة والتذكرة/ أبو محمد الصيمري؛ ت. فتحي عليّ الدين .ـ ط١ .ـ دمشق: دار الفكر، ١٤٠٢هـ.

* تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد/ ابن هشام عبدالله، ت. عباس مصطفى الصالحي .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.

* التذكرة في القراءات/ أبو الحسن بن غلبون؛ ت. عبد الفتاح بحيري إبراهيم .ـ ط٢ .ـ القاهرة، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

* تذكرة النحاة/ أبو حيان الأندلسي؛ ت. عفيف عبد الرحمن .ـ ط١ .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ.

* التذييل والتكميل في شرح التسهيل/ أبو حيان الأندلسي .ـ مكة المكرمة: مصورة مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

* تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد/ ابن مالك؛ ت. محمد كامل بركات .ـ القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ.

* التصريح بمضمون التوضيح/ خالد الأزهري .ـ دمشق: دار الفكر [د.ت].

* تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد/ الدماميني؛ ت. محمد المفدى .ـ ط١ .ـ [دم. دن]، ١٤٠٣، ١٤٠٩هـ.

* التعليقة على كتاب سيبويه/ أبو علي الفارسي؛ ت. عوض القوزي .ـ ط١ .ـ القاهرة: مطبعة الأمانة، ١٤١٠هـ-١٤١٥هـ، ١٩٩٠-١٩٩٤م.

* التكملة/ أبو علي الفارسي؛ ت. كاظم المرجان .ـ بغداد [د.ن] ١٤٠١هـ.

* توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك/ المرادي؛ ت. عبد الرحمن سليمان .ـ ط٢ .ـ القاهرة: مكتبة الكليات، ١٣٩٧هـ.

* التوطئة/ أبو علي الشلوبيني؛ ت. يوسف المطوع .ـ القاهرة: مطابع سجل العرب، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

* الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير/ جلال الدين السيوطي .ـ ط٤ .ـ بيروت: دار الكتب العلمية، [دت].

* الجمل في النحو/ أبو القاسم الزجاجي؛ ت. علي توفيق الحمد .ـ ط٢ .ـ بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥هـ.

* جمهرة اللغة/ أبو بكر بن دريد؛ ت. رمزي بعلبكي .ـ ط١ .ـ بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٨٧م.

* الجنى الداني في حروف المعاني/ المرادي؛ ت. فخرالدين قباوة، محمد نديم فاضل.ـ ط٢ .ـ بيروت: دار الآفاق الجديدة ، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

* حاشية ابن حمدون بن الحاج على شرح المكودي .ـ بيروت: دار الفكر [دت].

* حاشية الصبان على شرح الأشموني .ـ بيروت: دار الفكر [دت].

* حاشية الملوي الأزهري على المكودي: مطبوع بهامش شرح المكودي على ألفية ابن مالك.

* حياة الحيوان الكبرى/ كمال الدين الدميري .ـ بيروت: دار الفكر [دت].

* خزانة الأدب/ عبد القادر البغدادي؛ ت. عبد السلام هارون .ـ ط٢ .ـ القاهرة، ١٩٧٩م.

* الخصائص/ ابن جني؛ ت. محمد علي النجار .ـ ط٢ .ـ بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، ١٩٥٢م.

* الدرر اللوامع على همع الهوامع/ الشنقيطي؛ ت. عبد العال سالم مكرم .ـ ط١ .ـ الكويت، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

* الدر المصون في علوم الكتاب المكنون/ أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي؛ ت. أحمد محمد الخراط .ـ ط١ .ـ دمشق: دار القلم، ١٤٠٦-١٤٠٥هـ.

* ديوان تأبط شراً؛ ت. علي ذو الفقار شاكر .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

* ديوان جرير بن عطية الخطفى .ـ بيروت: دار صادر [دت].

* ديوان رؤبة بن العجاج/ اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد .ـ ط١ .ـ بيروت: دار الآفاق الجديدة، ١٩٧٩م.

* السبعة في القراءات/ ابن مجاهد؛ ت. شوقي ضيف .ـ ط٢ .ـ القاهرة: دار المعارف، ١٤٠٠هـ.

* شذرات الذهب في أخبار من ذهب/ ابن العماد الحنبلي .ـ ط٢ .ـ بيروت: دار المسيرة، ١٣٩٩هـ.

* شرح ألفية ابن مالك/ أبو زيد المكودي .ـ بيروت: دار الفكر [دت].

* شرح ألفية ابن مالك/ ابن عقيل؛ ت. محمد محيي الدين عبد الحميد .ـ ط٢ .ـ دمشق: دار الفكر، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

* شرح ألفية ابن مالك/ ابن الناظم؛ ت. عبد الحميد السيد عبد الحميد .ـ بيروت: دار الجيل [دت].

* شرح ألفية ابن معطي/ ابن القواس الموصلي؛ ت. علي موسى الشوملي .ـ ط١ .ـ الرياض: مكتبة الخريجي، ١٤٠٥هـ.

* شرح التسهيل/ ابن مالك؛ ت. عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون .ـ ط١ .ـ القاهرة: [دن]، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

* شرح الجمل/ ابن عصفور؛ ت. صاحب أبو جناح .ـ ط١ .ـ بغداد ١٤٠٠هـ.

* شرح ديوان الحماسة/ الخطيب التبريزي .ـ بيروت: عالم الكتب [دت].

* شرح شذور الذهب/ ابن هشام الأنصاري؛ ت. محمد محيي الدين عبدالحميد .ـ بيروت: دار الفكر.

* شرح شواهد المغني/ جلال الدين السيوطي؛ ت. أحمد ظافر كوجان .ـ بيروت: دار مكتبة الحياة.

* شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ/ ابن مالك؛ ت. عدنان عبد الرحمن الدوري .ـ بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩٧هـ.

* شرح القصائد السبع الطوال/ أبو بكر بن الأنباري؛ ت. عبد السلام هارون .ـ ط٤ .ـ القاهرة: دار المعارف، ١٤٠٠هـ.

* شرح الكافية/ رضي الدين الاستراباذي؛ ت. يوسف حسن عمر .ـ بنغازي: جامعة قاريونس، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.

* شرح الكافية الشافية/ ابن مالك؛ ت. عبد المنعم أحمد هريدي .ـ ط١ .ـ دمشق: دار المأمون للتراث، ١٤٠٢هـ.

* شرح المفصل/ ابن يعيش .ـ بيروت: عالم الكتب [دت].

* شرح الوافية نظم الكافية/ ابن الحاجب؛ ت. موسى العليلي .ـ ط١ .ـ بغداد، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

* شعر الحارث بن خالد المخزومي؛ ت. يحيى الجبُّوري .ـ ط١ .ـ بغداد، ١٩٧٢م.

* الشعر والشعراء/ ابن قتيبة؛ ت. أحمد محمد شاكر .ـ القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦م.

* الصاحبي في فقه اللغة/ أحمد بن فارس؛ ت. السيد أحمد الصقر .ـ القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي [دت].

* الصحاح. تاج اللغة وصحاح العربية/ إسماعيل الجوهري؛ ت. أحمد عبدالغفور عطار .ـ ط٣ .ـ بيروت: دار العلم للملايين، ١٤٠٤هـ.

* صحيح البخاري .ـ ط٢ .ـ بيروت: عالم الكتب، ١٤٠٢هـ.

* صحيح مسلم؛ ت. محمد فؤاد عبد الباقي .ـ بيروت: دار إحياء التراث العربي.

* الضوء اللامع لأهل القرن التاسع/ شمس الدين السخاوي .ـ بيروت: دار مكتبة الحياة [دت].

* عجائب الآثار في التراجم والأخبار/ الجبرتي .ـ ط١ .ـ القاهرة، ١٢٩٧هـ.

* عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك/ محمد محيي الدين عبد الحميد: مطبوع بهامش أوضح المسالك لابن هشام.

* الغاية في القراءات العشر/ أبو بكر النيسابوري؛ ت. محمد غياث الجنباز .ـ ط١ .ـ الرياض، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

* فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك/ محمد بن قاسم الغزي؛ ت. محمد الختروشي .ـ ط١ .ـ طرابلس، ١٤٠١هـ.

* الفريد في إعراب القرآن المجيد/ المنتجب الهمذاني؛ ت. محمد حسن النمر، فؤاد علي مخيمر .ـ ط١ .ـ الدوحة، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

* الفصول الخمسون/ ابن معطي؛ ت. محمود محمد الطناحي .ـ القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي.

* فهرس الخزانة التيمورية .ـ القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٦٧هـ.

* الكافية الشافية/ ابن مالك: مطبوع مع شرح الكافية الشافية.

* الكامل في التاريخ/ ابن الأثير .ـ ط٤ .ـ بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

* الكتاب/ سيبويه .ـ ط١ .ـ القاهرة: مطبعة بولاق، ١٣١٦هـ.

* الكشاف/ أبو القاسم الزمخشري .ـ بيروت: دار المعرفة.

* كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون/ حاجي خليفة .ـ ط١ .ـ بغداد: مكتبة المثنى.

* كفاية الغلام في إعراب الكلام/ أبو سعيد الآثاري؛ ت. زهير زاهد، هلال ناجي .ـ ط١ .ـ بيروت، ١٤٠٧هـ.

* الكنى والألقاب/ عباس القُمِّي .ـ ط٢ .ـ بيروت، ١٩٨١م.

* الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة/ نجم الدين الغزي .ـ بيروت: الناشر: محمد أمين دمج وشركاه.

* لسان العرب/ ابن منظور .ـ بيروت: دار صادر.

* ما ينصرف وما لا ينصرف/ أبو إسحاق الزجاج؛ ت. هدى محمود قراعة .ـ ط١ .ـ القاهرة، ١٣٩١هـ، ١٩٧١م.

* المبسوط في القراءات العشر/ أبو بكر الأصبهاني؛ ت. سبيع حاكمي .ـ دمشق: مجمع اللغة العربية.

* المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة/ ابن جني .ـ ط٢ .ـ بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٣هـ.

* مجالس ثعلب/ أبو العباس أحمد بن يحيى؛ ت. عبد السلام هارون .ـ ط٣ .ـ القاهرة: دار المعارف.

* مجمع الأمثال/ أبو الفضل الميداني؛ ت. محمد محيي الدين عبد الحميد .ـ ط٣ .ـ بيروت: دار الفكر، ١٣٩٣هـ.

* المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز/ عبد الحق بن عطية؛ ت. المجلس العلمي بفاس .ـ ط٢ .ـ فاس، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م.

* مختصر في شواذ القراءات/ ابن خالويه؛ نشر. ج براجستراسر .ـ القاهرة: المطبعة الرحمانية، ١٩٣٤م.

* المساعد على تسهيل الفوائد/ ابن عقيل؛ ت. محمد كامل بركات .ـ ط١ .ـ مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

* المستقصى في أمثال العرب/ أبو القاسم الزمخشري .ـ ط٢ .ـ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

* مسند الإمام أحمد بن حنبل .ـ ط٥ .ـ بيروت: المكتب الإسلامي، ١٤٠٥هـ.

* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب/ ابن هشام الأنصاري؛ ت. مازن المبارك، محمد علي حمد الله .ـ ط٥ .ـ بيروت: دار الفكر، ١٩٧٩م.

* المفصل في علم العربية/ أبو القاسم الزمخشري؛ ت. السيد محمد بدرالدين النعساني .ـ ط٢ .ـ بيروت: دار الجيل.

* المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية/ أبو إسحاق الشاطبي؛ ت. عياد الثبيتي .ـ ط١ .ـ مكة المكرمة، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

* المقتصد في شرح الإيضاح/ عبد القاهر الجرجاني؛ ت. كاظم بحر المرجان .ـ بغداد: دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.

* المقتضب/ أبو العباس المبرد؛ ت. محمد عبد الخالق عضيمة .ـ بيروت: عالم الكتب.

* المقرب/ ابن عصفور الإشبيلي؛ ت. أحمد الجواري، عبد الله الجبوري .ـ ط١ .ـ بغداد: مطبعة العاني، ١٣٩١هـ.

* الملخص في ضبط قوانين العربية/ ابن أبي الربيع؛ ت. علي بن سلطان الحكمي .ـ ط١ .ـ ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

* منهج السالك إلى ألفية ابن مالك/ الأشموني نور الدين أبو الحسن .ـ القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

* الموجز/ أبو بكر بن السراج؛ ت. محمد محمد سعيد .ـ القاهرة: مطبعة الأمانة ، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

* النشر في القراءات العشر/ ابن الجزري؛ صححه وراجعه علي محمد الضبع .ـ بيروت: دار الكتب العلمية.

* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع/ جلال الدين السيوطي؛ ت. عبدالعال سالم مكرم .ـ ط١ .ـ الكويت: دار البحوث العلمية، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

* * *